الفصل الثالث

تطور العلاقة بين ظاهرة الإسلام السياسي (الحركات الإسلامية) والعلاقات السياسية الدولية

رؤية من منظور حركات اللاعنف الإسلامي

يقوم هذا الفصل بدراسة مدى تطور العلاقة بين ظاهرة الحركة الإسلامية و العلاقات السياسية الدولية، ومدى تطورها منذ الثلاثينات والأربعينات حتى بداية القرن الحادي والعشرين. وذلك من خلال محاولة استقراء أو التعرف على سياسة ورؤية ظاهرة الإسلام السياسي تجاه البيئة والسياسة الدولية ومتغيراتها ووحداتها، وليس من خلال رؤية وسياسات القوى الدولية تجاه ظاهرة الإسلام السياسي. وبمعنى آخر يقوم هذا المبحث بدراسة كيفية تعامل وتفاعل ورؤية ظاهرة الإسلام السياسي تجاه السياسة الدولية ووحداتها الفاعلة وتطور العلاقة بين هذين المتغيرين خلال هذه الفترة الزمنية المشار إليها.

حالة الدراسة عموماً تشمل ما يسميه البعض بالحركة الإسلامية الوسطية في العالم العربي، أو ما يسميها البعض الآخر

بالحركة الإصلاحية الإسلامية الحديثة، وتتركز هذه الحركة وهي حركة الإخوان المسلمين وأشكالها الحزبية في العالم العربي مثل (جبهة العمل الإسلامي في الأردن، حماس في فلسطين، حركة مجتمع السلم في الجزائر، حركة النهضة في تونس، حزب التجمع والإصلاح في اليمن،العدل والإحسان في المغرب، الإخوان المسلمين في العراق، الإخوان المسلمين في سوريا....إلخ). بالإضافة إلى الرموز الإسلامية السياسية المستقلة ذات الثقل الفكري والشعبي والكيانات السياسية الإسلامية التي كانت على ارتباط مع التنظيم الدولي للإخوان المسلمين وتخلت عن العلاقة التنظيمية معها، ولكن تحمل نفس الرؤى الشمولية والتركيز على العمل السياسي مثل الجبهة الإسلامية القومية في السودان بقيادة حسن الترابي.

في الحقيقة فإن معظم الجماعات الإسلامية إما استمرار لحركة الإخوان المسلمين (في مصر وسوريا والأردن ودول الخليج)، أو انفصلت عن الجماعة الأصلية (الجهاد في مصر وفلسطين)، أو تأثرت بتعاليمه وتجاربها (جبهة الإنقاذ الإسلامي في الجزائر) وهي تشمل أيضاً (السودان العراق، المغرب، تونس، الجزائر).

وحالة الدراسة تم اختيارها لاعتبارات عدّة، منها أنها تشكل التيار الأكبر والأكثر انتشاراً لظاهرة الإسلام السياسي في الوطن العربي، كما أنها تتبنى المشاركة في العملية السياسية والديمقراطية في العالم العربي منهجاً للتغيير، وترفض العنف كمنهج للتغيير السياسي في البيئة السياسية العربية أو في معارضتها للأنظمة السياسية العربية. بالرغم من وجود ممارسات استثنائية من قبل بعض أطراف الظاهرة، في ظروف طارئة ولكن تراجعت عنها هذه الأطراف.

وحيث "ترك الإخوان جانباً، إن لم نقل تخلّوا تماماً عن اهداف إقامة دولة إسلامية من أي نوع كان، ولا تراودهم كثيراً أحلام استلام الحكم أو الاستيلاء على السلطة لإنجاز تغييرات ثورية في المجتمع والسياسة. جماعة الإخوان هي حركة معارضة تصارع بالأساس

لتوسيع مساحات مشاركتها في العملية السياسية الرسمية واتقاء شر ضربات النظام القمعية"[1].

أولا: مفهوم ظاهرة الإسلام السياسي، ما المقصود بظاهرة الإسلام السياسي؟

اختلف المفكرون والممارسون لظاهرة الإسلام السياسي في تحديد مفهوم ظاهرة الإسلام السياسي ،وذلك تبعاً للخلفيات الفكرية والسياسية والثقافية، فاختلف في تحديده المختصون ضمن الدائرة الغربية عن الدائرة الإسلامية. وأيضاً أصحاب الدائرة الواحدة. فالكثير من الغربيين اعتبر هذه الظاهرة هي حركة "أصولية " استناداً لظاهرة الحركات الدينية في التاريخ الغربي. ومن ناحية أخرى اختلف الكثير من المفكرين والمختصين في الدائرة الإسلامية طبقاً لتوجهاتهم السياسية الإسلامية وبيئاتهم السياسية والثقافية وطبيعة الرؤية الإسلامية تجاه الإسلام من حيث كونه صاحب رؤية شمولية للحياة أم رؤية روحية واخلاقية للإنسان. إلا أن هذه الاختلافات حول تحديد ماهية ظاهرة الإسلام السياسي لا يعني عدم وجود قواسم أساسية أو مشتركة يمكن الارتكاز عليها.

لا نخوض هنا في الحديث عن طبيعة الاختلافات في المفاهيم والمصطلحات حول مفهوم وتحديد هذه الظاهرة،سواء الاختلافات الموجودة داخل الدائرة الإسلامية أو الدائرة الغربية أو الدائرتين تجاه بعضها البعض. بل سنلجأ إلى البحث عن تحديد (المحاور) مضامين أساسية يمكن من خلالها التعبير عن مفهوم ظاهرة الإسلام السياسي. وسوف نستفيد في تحديد هذه المضامين من طروحات مفكرين ورموز هذه الظاهرة لأنهم الأقرب لهذه الظاهرة بحكم الممارسة والتبني الفكري لها.

---

(١) عمرو حمزاوي، مارينا أوتاوي، وناثان ج.براون، "التساؤلات التي ينبغي على الحركات الإسلامية الإجابة عليها: جماعة الإخوان المسلمين المصرية كنموذج" ، شباط ٢٠٠٧.

Carnegie endowment for international peace

فمن التعريفات التي استخدمت في تحديد هذه الظاهرة ما ذكره أحد مفكري ورموز الحركة الإسلامية (في تونس) بقوله "نقصد بالحركة الإسلامية جملة النشاط المنبعث بدوافع الإسلام لتحقيق اهدافه وتحقيق التجدد المستمر له من أصل ضبط الواقع وتوجيهه أبداً، وذلك نظراً لأن الإسلام جاء لكل زمان ومكان، فحتّم أن تكون رسالته متجددة بتغيير أوضاع الزمان والمكان، وبتطور العلوم والمعارف والفنون وبناءً عليه، فإن اهداف الحركة الإسلامية، واستراتيجيتها ووسائل عملها ستختلف باختلاف الزمان والمكان"[1]. بينما يعرفها د.عبد الله أبو عزّة، أحد رموز الحركة الإسلامية بقوله "نقصد بـ الحركات الإسلامية" "مجموعة التنظيمات المتعددة المنتسبة إلى الإسلام والتي تعمل في ميدان العمل الإسلامي في إطار نظرة شمولية للحياة البشرية، وتجاهد لإعادة صياغتها لتنسجم مع توجيهات الإسلام، وتتطلع إلى إحداث النهضة الشاملة للشعوب الإسلامية، منفردة ومجتمعة من خلال المنظور الإسلامي، وتحاول التأثير في كل نواحي حياة المجتمع من أجل إصلاحها وإعادة تشكيلها وفق المبادىء الإسلامية"[2]، {ولا بأس من الإشارة إلى بعض التعريفات ضمن دائرة الحضارة الغربية (أحد كبار المختصين الغربيين في دراسة ظاهرة الحركات الإسلامية فرانسو يورغا)}.

بينما يشير البعض إلى أن "المقصود بالحركات الإسلامية عموماً وفي أي قطر كان هو أنها تجمع افراد مسلمين في هيئة لها نظام خاص بها، يؤمنون في أعماق قلوبهم بالإسلام وشعائره ونظمه وقوانينه، ويعملون في حدود فهمهم وطاقاتهم على تطبيق تعاليم الإسلام في حياتهم اليومية، وبعبارة أخرى، الحركة الإسلامية هي مسيرة لجماعة من المسلمين، مثلهم الأعلى شرعة الإسلام، وهو القوة الدافعة للحركة أو الحافز لها، وسمتهم الغاية من هذا المثل وهي تحقيق

---

(١) راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، لندن، ٢٠٠٠، ص١١.

(٢) عبد الله أبو عزة، نحو حركة إسلامية علمية وسلمية، في كتاب عبدالله النفيسي، الحركة الإسلامية رؤية مستقبلية: أوراق في نقد الذات، ص١٧٩.

أكبر نمط من الأمن الروحي والمادي للبشر، يستمدون نظمهم الحياتية من مثلهم الأعلى أو شرعتهم، ويحققون هذه النظم عن طريق "هياكل" ينشؤونها حسب حاجاتهم وتطوراتهم البيئية"[١].

كما يشير الباحث السوداني د.الأفندي حول مفهوم الحركات الإسلامية بقوله "يُطلق مصطلح "الحركات الإسلامية" (ويفضل بعض الباحثين مصطلح "الأصولية" ترجمة عن المصطلح الإنكليزي "Fundamentalism"،بينما يجنح آخرون إلى استخدام تعبير "الإسلاموية" ترجمة أيضاً عن المصطلح الإنجليزي "Islamist" على الحركات التي تنشط على الساحة السياسية، وتنادي بتطبيق قيم الإسلام وشرائعه في الحياة العامة والخاصة على حد سواء، وتناوىء في سبيل هذا المطلب الحكومات والحركات السياسية والاجتماعية الأخرى التي ترى أنها قصرت في امتثال تعاليم الإسلام او خالفتها. ويغلب إطلاق هذا المصطلح على الحركات التي تصف نفسها بهذا الوصف وتنشط في مجال السياسة، إذ يندر مثلاً إطلاق وصف الحركات الإسلامية عل الجماعات الصوفية التي لا تنشط في المجال السياسي، ولا يُطلق هذا الوصف عادةً على الأحزاب التقليدية ذات الخلفية الإسلامية. يمكن أن تعرف الحركات الإسلامية بأنها تلك الحركات التي تؤمن بشمولية الإسلام لكل نواحي الحياة، وتتصدى لقيادة ما تراه جهداً لازماً لإعادة تأكيد هذه الشمولية في وجه تراخي المجتمع وتقصير القيادات، و المؤثرات السلبية ومكايد الأعداء. وهي بهذا تدعي لنفسها دور القيادة الأخلاقية للمجتمع، متحدية بذلك القيادات السياسية والدينية التقليدية معاً"[٢].

---

(١) محمود ابو السعود، مشكلة المدلولات والقيادات، كتاب عبدالله النفيسي، مرجع سابق، ص٣٥٤.

(٢) عبد الوهاب الأفندي، الحركات الإسلامية: النشأة والمدلول وملابسات الواقع، في كتاب الحركات الإسلامية واثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، (مجموعة مؤلفين)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص ١٣-٤٤،٢٠٠٢.

تضم الحركة الإسلامية في "مفهومها الواسع جميع الأفراد والجماعات التي تسعى لتغيير مجتمعاتها عن طريق اشتقاق أفكارها وبرامجها من الإسلام، وفي حين تختلف هذه الجماعات والأفراد في طرقها ومناهجها وأساليبها وقضاياها الآنية. إلا أنها تتفق على القيمة الإيجابية للإسلام والصلة الوثيقة بين مفاهيمه وقيمه الأساسية والعالم المعاصر. فهي تريد تحويل إطار المرجعية في الحياة العامة إلى مرجعية يكون فيها الإسلام بتفسيراته المختلفة قوة رئيسية في تشكيل هذه الحياة"(١).

بخصوص الحركة الإسلامية حالة الدراسة، وهي جماعة الإخوان المسلمين فقد ميزت نفسها بثلاثة مظاهر(٢):

١. تشكيل جماعة منظمة.

٢. مفهومها الشامل للإسلام، كما يقول مؤسسها حسن البنا: عقيدة وعبادة،ووطن وجنسية،ودين ودولة،وروحانية وعمل، ومصحف وسيف. (مجموعة رسائل الإمام حسن البنا).

٣. تأكيدها على العمل السياسي، فقد وجه حسن البنّا أتباعه بأن "عليكم ان تتذكروا أن امامكم هدفين أساسيين اثنين: الأول هو تحرير الوطن الإسلامي من السيطرة الأجنبية،والثاني هو أنه قد تقوم دولة إسلامية حرة في هذا الوطن الحر تعمل وفق تعاليم الإسلام وتُطبق تشريعاته الاجتماعية وتُعلن مبادئه السلمية وتذيع رسالته السمحة على البشر". وقد لخص أحد المفكرين الإسلاميين ذلك كله بقوله "البنا والإخوان ليسوا فكراً فقط ولكنهم حركة وموقف، وأساسهم فكراً وحركة وموقفاً هو "شمول الإسلام" أي الدعوة إلى الإسلام الشامل لكل أوضاع الكون والمجتمع والفرد،

---

(١) نجيب الغضبان، التحول الديمقراطي والتحدي الإسلامي في العالم العربي، ١٩٨٠ – ٢٠٠٠، دار المنار، عمّان، ٢٠٠٢، ص٩٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل حول هذه المظاهر، راجع نجيب الغضبان، مرجع سابق، ص١٠٠-١٠١.

وبالإسلام الجامع لكل أطراف الحياة المهيمن على كل أحوال البشر عقيدة وشريعة وسلوكاً"[١].

إن هذه المظاهر بالإضافة إلى تبني هذه الحركة العمل السلمي والسياسي منهجاً للتغيير (المشاركة السياسية البرلمانيةالحكومية....إلخ)، وكذلك اتساع وجودها ونفوذها ليشمل معظم إن لم يكن جميع الدول العربية تختار هذه الحركة الإسلامية كحالة دراسة للتعبير عن ظاهرة الإسلام السياسي وكذلك لتمييزها عن جماعات العنف الإسلامي أوجماعات الحركات اللا سياسية (مثل الحركات الصوفية، أو جماعات التبليغ)[٢].

في ضوء ما سبق يمكن أن نعبر عن ماهية ظاهرة الإسلام السياسي (الحركة الإسلامية) من خلال ربط الأبعاد او المحاور والرؤية التالية:

١. إن السياسة فكر أو ممارسة هي جزء أو محور (مكون) أساسي (الحركات الإسلامية) وذلك لكون الإسلام "دين ودولة" ذات طبيعة شمولية (لكافة مجالات الحياة)،وهنا الإسلام هو الإطار الفكري لهذه الحركات بما فيها المفاهيم والممارسات الإسلامية للسياسة بتنوعاتها المختلفة.

إن السياسة أيضاً هي وسيلة لظاهرة الحركات الإسلامية، للوصول إلى هدف نهائي وهو تحقيق نظام حكم الإسلام الشامل (الاجتماعي،الاقتصادي،التربوي،السياسي،....) أو المشروع الحضاري الإسلامي البديل للمجتمع في بلاد المسلمين.

إن السياسة هي وسيلة وغاية للحركات الإسلامية، حيث تتمثل هذه الغاية في إيجاد نظام الحكم السياسي الرشيد في مجتمعات بلاد المسلمين،مما يؤدي إلى تحقيق الهدف النهائي وهو تحقيق نظام الإسلام الشامل للحياة أو المشروع الإسلامي الحضاري البديل، وفي نفس الوقت فإن هذه الغاية تمثل أيضاً دافع وهدف.

---

(١) طارق البشري، الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامي في التاريخ المعاصر، دار الشروق، ص١٦٧، في كتاب النفيسي.

(٢) حمزاوي، ص٥.

٢. إن الإسلام هو دين حركة وتفاعل مع الحياة، وهو دين تدافع بين الخير والشر (الحق والباطل)،وهو بهذا المعنى حركة تغيير إصلاحي شامل ، وكذلك هو صاحب مشروع حضاري بديل (فإزاحة الشر نقيض وضع بديل له من الخير، وتغيير مشروع الباطل يجب أن يستبدل بمشروع حق). ومن هنا فإن الحركات الإسلامية هي حركات تغيير تهدف إلى تحقيق المشروع الإسلامي الحضاري. وإن بعد "التغيير" وبعد "طبيعة المشروع الحضاري"، هذين البعدين هما مصدر خلق الاختلافات والتباينات في ظاهرة الحركات الإسلامية في العالم العربي. فهناك اختلاف حول سياسات وأساليب التغيير وأدواته ومراحله. وأيضاً هناك اختلاف حول اولويات وماهية وبرامج ومراحل تطبيق المشروع الحضاري (وبهذا المعنى فإن تحقيق هذا الهدف الحضاري ليس حكراً على حركة معينة).

ونتيجة لما سبق يمكن القول أن وجود هذه الظاهرة والحركات ارتبط بوجود "بيئة وظروف تقتضي التغيير" بالإضافة إلى وجود المشروع الحضاري "بديلاً أفضل" يكون هدفاً للتطبيق.

إن ظاهرة الإسلام السياسي وفق رؤيتها، هي حركات تغيير بشري لتحقيق تطبيق المشروع الإسلامي الحضاري للحياة وتمثل السياسة جزءاً من إطارها الفكري وممارسة السياسة ووسيلة للوصول إلى هدف مرحلي يتمثل في إيجاد الحكم السياسي الرشيد تمهيداً للوصول إلى تحقيق الهدف النهائي وهو تطبيق المشروع الحضاري الإسلامي الشامل لمجالات الحياة في مجتمعات الدول الإسلامية على الأقل.

كخلاصة يمكن القول أن الحركة الإسلامية: هي حركة تغيير اجتماعي شامل على أساس الاعتماد على مرجعية الإسلام كمصدر للفكر والسياسات والسلوك والبرامج والغايات، ولكن نتيجة لوجود تفاوت في فهم مقاصد الإسلام أدى إلى ظهور تعدد في الحركات الإسلامية وفي بعض الأحيان أخذت شكل اختلاف اوتناقض بين هذه الحركات.

ثانيا: السمات العامة / الخصائص العامة الداخلية (داخلية: داخل إطار الظاهرة / أو داخل الكيان الفطري) لظاهرة الإسلام السياسي

من خلال تتبع ظاهرة الإسلام السياسي منذ نشأة الإخوان في الثلاثينات والأربعينات حتى نهاية القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين نلاحظ وجود عدد من السمات غير أن هذه السمات أو الخصائص داخل ظاهرة الحركات الإسامية موضع الدراسة ليست واحدة أو متساوية بل تتفاوت من حركة إلى أخرى حسب نضج الحركة، وظروفها المحيطة بها. إلا أن هناك جملة من السمات أو الخصائص المشتركة بين الحركات الإسلامية، **وأهم هذه السمات:**

- **الطبيعة "الجذرية" للحركة الإسلامية على صعيد المفاهيم ونظام الحياة.**

المقصود هنا بالطبيعة الجذرية: هو استهداف التغيير الجذري للمفاهيم وللرؤية الكونية الحضارية الغربية التي غلبت على نظام الحياة السياسية والاقتصادية وغيرها في العالم العربي. والطبيعة الجذرية "تستهدف الإصلاح من الجذور" أي إعادة البناء الاجتماعي من الأساس من أجل انطلاق دورة حضارية إسلامية جديدة ... ولا أعني بالضرورة أن الطبيعة الثورية للحركة الإسلامية بعد سقوط الخلافة "العثمانية" تستدعي استخدام القوة في التغيير، وإنما أعني أن التغيير جذري ولو تم بالتدريج وبالوسائل السلمية،فهو تغيير في طبيعة الدولة ذاتها"[1].

والطبيعة الثورية تتمثل في تغيير جذري على صعيد الكليات والأسس العامة سواء على صعيد المفاهيم و الأهداف والمنطلقات. و بمعنى آخر تغيير يسعى إلى استبدال المشروع الحضاري المعاصر المرتكز على النمط الغربي والعلماني إلى مشروع حضاري بديل يرتكز على أطروحات إسلامية ولكن ليست بالضرورة ذات الطبيعة الثورية للتغيير هو اختلاف الوسائل،فالديمقراطية مقبولة كوسيلة حياة ولكن ليست كمفهوم فلسفة أو عقيدة حياة.

---

(١) راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، ص١٢-١٣.

- حدوث تطورات وتحولات سياسية إيجابية للحركة الإسلامية على صعيد الفكر والممارسة (تتلاءم ومستجدات الواقع المعاصر).
- **تجاوز الصراع مع السلطة إلى معارضة سياسية أوالتعايش ومهادنة للسلطة، أو مشاركة في السلطة.**

إن المتتبع لمسيرة ظاهرة الإسلام السياسي (الحركة الإسلامية) يرى أن الحركة الإسلامية في الأربعينات والخمسينات والستينات، خاصة في مصر تحول نظرتها إلى السلطة عنها في مرحلة الصحوة الإسلامية منذ نهاية السبعينات حتى نهاية القرن العشرين، من"صدام" أو "صراع" على السلطة، باستثناء حالة سوريا في نهاية السبعينات وأوائل الثمانينات إلى "معارضة" سياسية للسلطة، أو إلى تعايش ومهادنة أو مشاركة في السلطة كما يحدث في مصر أو الخليج أو الأردن أو المغرب أو اليمن وغيرها من الدول. ويمكن ملاحظة ذلك ليس في بياناتها وتصريحات مسؤوليها فقط، وإنما في مشاركتها السياسية النيابية والحكومية، مثل مايحدث في مصر، المغرب، اليمن، الأردن، السودان، الجزائر، الكويت، وغيرها[1].

ومما يزيد من هذا الاعتقاد بهذه السمة أنه بالرغم من تعرض معظم هذه الحركات الإسلامية الإخوانية لهذه الظاهرة إلى قمع واعتقالات فإنها أصرت على نهج "المعارضة السياسية"، وعدم تحولها إلى "العمل المسلح أو العسكري" لمقاومة السلطة كما حصل مع حركات عديدة، أما بالنسبة لحركات العنف الإسلامي فهم خارج موضوع هذه الدراسة، ويلاحظ أن الخطاب السياسي والممارسات السياسية لظاهرة الإسلام السياسي موضع الدراسة لا تدعو إلى الانقلاب على السلطة، ولا تستهدف السيطرة على موقع رأس النظام السياسي، وإنما تؤكد على إمكانية التعايش مع السلطة أو على المشاركة مع السلطة في عملية الإصلاح العام للمجتمع، وهذا ما ينقلنا إلى الحديث عن السمة الأخرى وهي سمة اهتمام الحركة الإسلامية بالمشاركة السياسية.

---

(١) لمزيد حول تطور العلاقة بين الحركة الإسلامية والسلطة السياسية، راجع الأدبيات التالية، وثيقة الإصلاح، في جبهة العمل الإسلامي ، الأردن.

- **اهتمام الحركة الإسلامية بالمشاركة السياسية.**

من الملاحظ على ظاهرة الإسلام السياسي أو الحركة الإسلامية موضع الدراسة اهتمامها بالمشاركة السياسية من خلال قنوات وآليات العمل السياسي الرسمي ،حيث كان ذلك متوفراً خاصة في الثمانينات والتسعينات. فمعظم هذه حركات الإخوان المسلمين في (مصر والأردن والمغرب والكويت واليمن والجزائر) اهتمت بالمشاركة البرلمانية والمشاركة في المجالس البلدية والاتحادات الطلابية بل إن بعضها دخل المشاركة في السلطة التنفيذية (يوضع تواريخ وحالات محددة في هذه الدول). وربما كان ذلك أمراً يمكن تفهمه وطبيعياً لحركة تبنت العمل السياسي وعدم اللجوء إلى العنف المسلح كوسيلة للتأثير على القرار السياسي الرسمي وعلى السياسات العامة للدولة داخلياً وخارجياً. وكذلك لحمابة حضورها السياسي في المجتمع، وكان طبيعي أن يدفع هذا الاهتمام بالعمل السياسي إلى الانتقال من السرية إلى العلنية.

- **الدمج بين الخطاب العقائدي وبين الممارسة أو السلوك البراغماتي الاجتهادي/الواقعي أو الواقعية (الاجتهاد في الواقع).**

بالرغم من أن الخطاب السياسي لظاهرة الإسلام السياسي هو يركز في محوره على المضمون العقائدي والالتزام بالمبادئ العامة تجاه القضايا السياسية العامة وتجاه السلطة السياسية. إلا أنه يُلاحظ عليه خاصة في فترة الثمانينات وحتى أوائل القرن العشرين أنه كان براغماتياً أو قابليته للبراغماتية على صعيد السلوك والممارسة، فعلى سبيل المثال كانت العديد من حركات ظاهرة الإسلام السياسي موضع الدراسة تمارس تحالفات سياسية مع تيارات وأحزاب علمانية بل يسارية واشتراكية التوجه أحياناً في مشاركاته الانتخابية البرلمانية،كما حصل في مصر بين الإخوان المسلمين وحزب العمل، أو تحالف التجمع اليمني للإصلاح مع حزب الحكومة ضد التيارات الاشتراكية والعكس في الانتخابات البرلمانية.

وكذلك من الممارسات البراغماتية تعايشها بل مشاركتها في السلطة التنفيذية بالرغم من تبني النظام السياسي لاتجاهات سياسية علمانية، كما حصل في الأردن والجزائر واليمن. وربما الشكل

(الموضوع) السياسي الوحيد الذي ظلت محافظة فيه بوضوح على رؤيتها العقائدية هو موضوع القضية الفلسطينية والسلام مع إسرائيل. وهذا الأمر سيتم تناوله لاحقاً. ومن ممارستها البراغماتية قبولها أو تعايشها مع "الديمقراطية الليبرالية" كمرجعية سياسية وليست فكرية أو عقائدية أو أيديولوجية. تحتكم عليها في علاقاتها السياسية سواء مع النظام السياسي أو مع القوى السياسية المختلفة في الدولة القطرية.

هذا الدمج بين الخطاب العقائدي وبين السلوك البراغماتي لظاهرة الإسلام السياسي عمل على تطوير الرؤية السياسية لهذه الظاهرة وساهم في انتقالها بشكل كبير من إطار العموميات إلى البرامج والطروحات المحددة (انظر على سبيل المثال البرنامج الانتخابي للإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية الأردنية عام ١٩٨٩، ٢٠٠٣، والبرنامج الانتخابي للإخوان المسلمين في مصر ٢٠٠٥).

- **القوة في البناء التنظيمي والايدولوجي، والقدرة على التعبئة الأيديولوجية.**

تتميز ظاهرة الإسلام السياسي بالقوة التنظيمية وبصلابتها خاصة أمام التحديات الصعبة أو القمعية، والبناء التنظيمي لهذا الظاهرة يجمع بين الحالة الجامدة والحالة الهلامية، فالبناء التنظيمي لهذه الظاهرة يجعل البناء التنظيمي أقرب إلى "الجماعة-الحزب" أو "الظاهرة-التنظيم" فهي ليست مجرد تشكيل سياسي يهدف إلى استلام السلطة، وإنما قراءة للدين والثقافة والمجتمع قد تجسدت في "نمط" من التربية وأشكال من التنظيم من أجل أهداف [١]. حضارية شاملة لجوانب سياسية واقتصادية واجتماعية... وغيرها. وهذا البناء التنظيمي يتمثل في جماعة انتقلت من معناها التنظيمي الضيق إلى

---

(١) د.النفيسي ، ص ١٣٧.

معنى الأمة أو نواة الأمة، وهناك تداخل بين الشكل التنظيمي والمنظومة القيمية للحياة والبناء الأيدولوجي، حيث يمتاز الأخير بأنه يستند إلى رسالة سماوية تحمل صفة الاستمرارية والعالمية ويرتبط بالبعد الديني للمسلمين، مما يجعل من البناء الأيدولوجي بناء يستند على أسس قوية يرتكز عليها البناء الفكري والروحي لكثير من المسلمين. والتداخل بين البناء التنظيمي والايدولوجي تداخلاً عضوياً تحت ضرورة "العمل الجماعي" لتحقيق أهداف الإسلام ومقاصده في المجتمعات المسلمة وغايات الإصلاح الإسلامي لهذه المجتمعات المؤمنة بهذا الدين. وهذا كله يجعل التداخل بين البناء التنظيمي والبناء الأيدولوجي تداخلاً فاعلاً ومؤثراً في البيئة المحلية والعربية الإسلامية. وتداخل هذين البناءين جعل من الظاهرة الإسلامية مشروع أو "فكرة حية".

ويمكن ملاحظة مدى صلابة هذا التداخل التنظيمي و الأيدولوجي أن ظاهرة الإسلام السياسي تعرضت لحالات قمع شديدة جداً في عدد من البلدان العربية ومع ذلك بقيت هذه الظاهرة حية ومستمرة بل وازداد وجودها ونفوذها الشعبي. وفي المقابل فإن البناء التنظيمي لهذه الظاهرة كان وفي بعض الاحيان يحصر نفسه ضمن اطر تنظيمية مغلقة أو في خطاب ايدولوجي تقليدي نتيجة إما لظروف تتعلق بتقييد الحريات السياسية في البيئة العربية أو نتيجة لطبيعة محدودية إمكانيات القيادات التي كانت تقود هذه الظاهرة. (كما أنه لا زالت الحركات الإسلامية تعاني قصور في بلورة مشروع إصلاح حضاري بديل يتناول مستجدات العصر).

- **تطور ظاهرة الإسلام السياسي تطوراً ذاتياً ، نتيجة التفاعل بين قوة الدفع الذاتي الأيدولوجي والمتغيرات المحيطة على المستويين العربي والوطني.**

من الطبيعي أن تتطور حركة غاياتها التغيير وأن تختار منهجاً في التفكير وطريقة في السلوك تلائم بين الهدف وبين الواقع ، ولقد تطورت الصحوة داخل الحركات الإسلامية تطوراً ملحوظاً بحكم تغيير الأحوال الوطنية داخل كل قطر والمتغيرات الإقليمية والدولية.

وبحكم تجدد أجيال القيادات السياسية وتنوع المفاهيم المعتمدة وبحكم ظروف التعامل بين الصحوة وبين العوامل الخارجية في ما للحركة من علاقات مع الأنظمة الحاكمة ومع الأحزاب السياسية والتيارات الفكرية [١]. وبالطبع مدى سرعة التطور الذاتي في حركات ظاهرة الإسلام السياسي متفاوتة بحسب تفاوت قوة وتأثير العناصر المشار إليها، غير أنه لا يمكننا إغفال أن التطور الذاتي كانت تدفعه الظروف والمتغيرات المحلية والإقليمية والدولية أكثر كونه نتيجة توفر عنصر "المبادرة" نحو الفعل لدى الحركة. بمعنى آخر كان يغلب على هذا التطور انه كان فعلاً ناتج عن ردة فعل تجاه الظروف والبيئة والواقع والعناصر المذكورة دفعت نحو التطور، أكثر منه سلوك أو فعل استباقي للأحداث أو مبادرة لصنع تغيرات مرغوبة أو مبادرة

---

(١) مصطفى الفيلالي، "تقرير تجميعي: الصحوة الدينية الإسلامية: خصائصها، أطوارها، مستقبلها" في مجموعة مؤلفين، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، سلسلة مكتبة المستقبلات العربية البديلة، مركز دراسات الوحدة العربية وجامعة الأمم المتحدة، بيروت، ط٢، ١٩٨٩، ص ٣٦٢.

أو صنع المستقبل المنشود، والتأثير في مجرياته.

♦ **تكيف ظاهرة الإسلام السياسي مع الأولويات القطرية أو الوطنية**

تكيف أو تحويل أولويات وبرامج ظاهرة الإسلام السياسي من "الهم الإسلامي العالمي" (Transnational) إلى الأولويات الوطنية أوالقطرية (National) أو (Sub-national) بالرغم من احتفاظ خطابها السياسي بالعالمية الإسلامية، واستمرار تفاعلها مع مشاكل وقضايا الأمة العربية الإسلامية. وهذا ما يمكن ملاحظته كتحول كبير في أدبيات ظاهرة الإسلام السياسي منذ الأربعينيات وحتى الثمانينات (مثل اهتمامها بمشاكل استقلال الدول العربية، قضية أفغانستان خلال الاحتلال السوفيتي لها، إلا أن فترة التسعينات أظهرت بوضوح هذا التحول وخاصة بعد حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١ وانكفاء الحركات الإسلامية على برنامج أولوياتها المحلية مثل قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والتنمية ومحاربة الفساد المالي والإداري، والاهتمام بقضايا الحريات العامة، والمشاركة السياسية وغير ذلك من القضايا. وبشكل عام اهتمامها بمشكلات وهموم المجتمع المحلي. ولكن هذا التحول في الأولويات ربما لم يشمل المشكلة الفلسطينية وذلك لخصوصيتها الدينية من جهة ولطبيعة ارتباط هذه القضية بالبيئة المحلية العربية والإسلامية من جهة أخرى. فتعتبر القضية الفلسطينية هي القضية المحلية-الخارجية لكل دولة عربية مع تفاوت في مستوى ذلك من دولة إلى أخرى.

تطور العلاقة بين ظاهرة الحركة الإسلامية والبيئة الخارجية الإقليمية والدولية

يمكن تقسيم أو تحديد مراحل تطور هذه العلاقة إلى ثلاث مراحل أساسية وهي:

المرحلة الأولى: الدفاع السلبي(مرحلة غياب الرؤية المنهجية للعلاقات الدولية والاهتمام بالتدافع ومقاومة ومواقف رد الفعل) (من الثلاثينات-نهاية السبعينات).

المرحلة الثانية: مرحلة التفقه/الدفاع الإيجابي (الإطار الزمني: مرحلة انتقالية حتى نهاية الثمانينات).

المرحلة الثالثة: مرحلة الفعل أو التأثير/ضرورة الحركة السياسية الدولية (الإطار الزمني).

وتم تقسيم أو تحديد هذه المراحل الثلاث لهذه العلاقة في ضوء اعتبارات أو متغيرات ذاتية تتعلق بظاهرة الإسلام السياسي ومتغيرات أو اعتبارات خارجية (إقليمية أو دولية) أثرت على هذه العلاقة، وسوف يتم الحديث عن هذه المتغيرات والاعتبارات الخاصة بكل مرحلة عند الحديث عنها.

المرحلة الأولى: الدفاع السلبي ومقاومة احتلال القوى الدولية سياسياً وعسكرياً / التدافع:

بدأت هذه المرحلة منذ نشأة الحركة الإسلامية في أوائل الثلاثينات و الأربعينات وبشكل أخص منذ منتصف القرن العشرين وحتى نهاية السبعينات، مع عودة الحركة الأم لظاهرة الإسلام السياسي في مصر إلى العمل السياسي المفتوح نسبياً بعد حلها واعتقال معظم قادتها في الخمسينات والستينات.

في هذه المرحلة عبرت ظاهرة الإسلام السياسي عن مواقفها وتعاملها مع القوى الدولية والبيئة الخارجية من خلال عدد من المؤثرات والاتجاهات، منها **أولاً:** دفع أو مقاومة الاحتلال والانشغال بمقاومة قوى الاستعمار الدولي الذي كان يحتل عدد كبير من الدول العربية، **ثانياً:** مؤازرة أقليات وحركات إسلامية مضطهدة في دول العالم الإسلامي، **ثالثاً:** ومن أكثر المتغيرات تأثيراً في هذا المجال هو قضية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين والمؤازرة الدولية بأشكالها المختلفة لهذا الاحتلال، حيث أن قضية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين هو المدخل لكثير من التعقيدات والمتغيرات الدولية والإقليمية والمحلية المتشابكة والتي أثرت في سلوك الحركات الإسلامية ومواقفها السياسية تجاه القوى الدولية الفاعلة في النظام الدولي آنذاك. وأخيراً اهتمام هذه الظاهرة بالنزاعات والمشكلات التي كانت تمس المسلمين في بعض دول العالم، وهذا ما انعكس في مفهوم ورؤية الحركة للسياسة

الخارجية والدولية كما يطرحها مؤسس الحركة في هذه المرحلة بقوله: "فإن أريد بالسياسة معناها الخارجي، وهو المحافظة على استقلال الامة وحريتهان وإشعارها كرامتها وعزتها والسير بها إلى الاهداف المجيدة التي تحتل بها مكانتها بين الأمم ومنزلتها الكريمة في الشعوب والدول، وتخليصها من استبداد غيرها بها وتدخله في شؤونها، مع تحديد الصلة بينها وبين سواها تحديداً بفصب حقوقها جميعاً، ويوجه الدول كلها إلى السلام العالمي العام وهو مايسمونه (القانون الدولي)... فإن الإسلام قد عُني بذلك كل العناية وأفتى فيه بوضوح وجلاء، ألزم المسلمين أن يأخذوا بهذه الأحكام في السلم والحرب على السواء... قرر الإسلام سيادة الامة الإسلامية وأستاذيتها للامم.. ثم أوجب على الأمة المحافظة على هذه السيادة"[1].

إن هذه المتغيرات تظهر اهتمام ظاهرة الإسلام السياسي بالبيئة الدولية ليس نتيجة سياسات تخطيط ومحاولة للانغماس في العلاقات الدولية وإنما هي عملية رد فعل أو دفاع سلبي أجبرت عليه الحركات الإسلامية للتعامل معه نتيجة استعمار وممارسات القوى الدولية ضد المسلمين. من اعتداء واضطهاد. وفي إطار المنظمات الدولية،الشيء الواضح الذي مارسته الحركات الإسلامية في هذا البعد هو انتقاد ورفض قرارات الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية. "وفي سياق تحديد الحركات الإسلامية لأولوياتها في هذه المرحلة يشير أحد رموز الحركة الإسلامية آنذاك إلى أن تجزئة وحدة الأمة إلى كيانات قطرية، ووقوعها تحت الاستعمار الغربي،مما أشغل الأمة بحركة التحرير والاستقلال، ومن هنا كانت الأولوية الثانية للعمل الإسلامي (بعد الحفاظ على إيمان الأمة بشريعتها وبعدم فصل الدين عن السياسة)، قيادة حركات التحرر من الاستعمار والجهاد ضد المستعمر في شتى ديار المسلمين، وهذا عرّض الحركات الإسلامية إلى الاضطهاد والملاحقة من دول الاستعمار الصهيونية، ومن يتحالف

---

(١) مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا، دار الدعوة، الاسكندرية، ١٩٩٠، ص٣١٥.

معهم من بعض الأنظمة العربية التي لا زالت تدور في فلك جاذبية التبعية الغربية"[1].

ويعبر أحد المفكرين من رجالات الحركة الإسلامية والذين عايشوا هذه المرحلة من مسيرة الحركة الإسلامية عن شكل العلاقة بين ظاهرة الحركة الإسلامية الأم والعامل الدولي من خلال إشارته إلى أن الحركات الإسلامية لا تعطي "أي عناية للعامل الدولي ولا تكاد تدخله في حسابها، وكأنه غير موجود، غير أنها سرعان ما تصطدم به وتجده ماثلاً في علاقات البلد السياسية والاقتصادية، ماثلاً في طبقة علمانية تهيمن على الحكم ودنيا المال ووسائل الإعلام التي ترتبط إلى حد كبير بخيوط خارجية، ولا يعني ذلك أن "العلمانيين" عصبة من الخونة أو العملاء ولكن أناس تربوا على فكر مغاير، ويعملون في مؤسسات وطنية ترتبط بنظام عالمي وطيد الأركان. وهذا التيار العالمي بكل فروعه هو تيار مناوئ للفكر الإسلامي لاعتبارات مختلفة يختلط فيها الجهل، والمصالح، والعداوة الموروثة، وليس هناك من جهد حقيقي لتصحيح الصورة أو لتخفيف العداء. وأذكر في اللقاءات لتي كانت تثار فيها أمثال هذه القضايا في الأربعينيات والخمسينات أنه لم يكن هناك استعداد لقبول الآراء الناصحة او المخالفة حيث كانت تُقابل بالاتهام السريع بالفرنجة والانحراف والعمالة للأجنبي"[2].

ويبرر في نفس الوقت هذه السلبية أو القصور لظاهرة الإسلام السياسي تجاه الفعل الدولي بأن "الظروف الدولية أقوى من الحركات المحلية، وإذا أرادت حركة ما أن تستفيد من الظروف فهي لا تفعل شيئاً سوى أن تلقي بنفسها في خضم التيار الدولي، الذي يحملها حيث يريد"[3]، ولكن هذا كله لا ينفي وجود اهتمام على شكل من أشكال الكليات والعموميات الفضفاضة في البعد العالمي في هذه المرحلة من حيث أن الإسلام بطبيعته ذات طبيعة عالمية وهي دعوة للإنسانية جمعاء، ويعبر عن ذلك أحد رجالات الحركة الإسلامية بقوله: "وقد

---

(١) إسحاق الفرحان، ص١٨٦، الجزء الثاني: البنا ص ٢٠-٢١٦.

(٢) كامل الشريف، خواطر عن الحركات الإسلامية، سلسلة من الحلقات نشرت في جريدة الدستور الأردنية، الحلقة (١١)، ٢٠٠٠/١٢/٣.

(٣) كامل الشريف، خواطر عن الحركات الإسلامية، ٢٠٠٠/٧/٢٧.

أدرك الإمام الشهيد حسن البنا أهمية التعامل مع الواقع الدولي ، وكانت البلاد الإسلامية تحت الاحتلال، فأعلن أن قوميتنا نسبة عالمية بانتسابها إلى الله تعالى، وأن حق الإنسانية علينا أن نقدم لها رسالة الإسلام لإنقاذ البشرية من مهاوي الضلال وأن ذلك ليس لطلب سلطان أو مال سلطة أو استعمار أو استبداد، وأوضح موقف الإخوان من الدول الغربية ودعاها إلى الجلاء عن البلاد الإسلامية أو مواجهة الحساب مع الشعوب الإسلامية، وتحدث في رسائل عن السياسة الخارجية والحقوق الدولية"[1].

ويلخص د. حسن الترابي أحد القادة الإسلاميين المعاصرين والمؤسسين المشاركين في تطور ظاهرة الإسلام السياسي، يلخص طبيعة العلاقة بين هذه الظاهرة والبعد الدولي خلال هذه المرحلة بالإشارة إلى أن الحركة الإسلامية كانت "تُعنى بالقضايا العالمية ذات الوجه الإسلامي الصريح، وبأي نزاع دولي يمس شأن المسلمين، وربما تجاوبت مع تطوراته بالتعبير عن التضامن والانتصار لجانب الإسلام فيه، أو بالحملة والإنكار على الجانب الآخر. ضمن ذلك قضايا التحرر الوطني الإسلامي ... وقضايا الحركات الإسلامية وجهادها تحت النظم الغاشمة ... وقضايا كفاح المسلمين لتقرير مصائرهم المتميزة في وجه طوائف أخرى (كما كان في فلسطين وكشمير) .. أما وراء ذلك فقد ظلت الحركة لنحو عشرين عاماً بعد قيامها لا تُعنى إلا بكليات الوضع العالمي، ولا تكاد تميز إلا الكتلتين الغربية والشرقية لغرض الانحياز دونهما إلى الكتلة العالمية الإسلامية، بدافع الولاء والانتماء لأمة المسلمين. وكأن الحركة لم تكن معنية بخريطة التكتل الدولي لذاتها أو مدركة لمغازيها في مصائر العالم... فلا اهتمام ولا علاقة بغير الظواهر العالمية المتصلة بالإسلام عن وجه صريح مباشر، ولا دراسة ولا سياسة ولا ممارسة للعلاقات الدولية. بل كانت الحركة ترهب الدول عموماً وتنفر من الدول غير المسلمة خاصة، تعدياً لمفهوم البراء من الكفار إلى صعيد العلاقات، وعقدة من شبهة الاتصال الدبلوماسي كأنه مباشرة نجس غريب أو مقاربة خطر خبيث[2]، عموماً "وبسبب

---

(١) انظر الرسائل حول ذلك، المجتمع ٢٠٠٠/٤/٢٥، العربان.

(١) حسن الترابي، "الحركة الإسلامية في السودان: التطور الكسب المنهج"، بدون ناشر، الخرطوم، ١٩٨٩، ص ٢٧٤ –٢٧٥.

ظروف مكافحة الاستعمار والسعي إلى الانفصال عن ثقافته وقيمه، نظر الإسلاميون منذ البداية إلى القيم العالمية والمؤسسات الدولية نظرة شك وعداء، فقد قيل تارة إن تلك القيم هي قيم غربية خاصة، وقيل تارة أخرى أن الغربيين يكيلون بمكيالين" [1]. فالملاحظ على هذه المرحلة غياب الرؤية المنهجية و التأطير النظري لبناء منظمة أو نظام معاصر يحدد كيفية التعامل مع البيئة الدولية والنظام الدولي، وفق رؤية إسلامية لدى الحركة، وارتبط ذلك مع غياب لممارسة منهجية في العلاقات الخارجية الدولية، حيث كان العامل الدولي عامل محفز لفعل الحركة (رد فعل) ولم تكن لديها سياسات للفعل المؤثر دولياً، ولا شك أن لذلك أسباب سيتم تناولها لاحقاً، عند الحديث عن معوقات هذه العلاقة في نهاية هذا المبحث.

المرحلة الثانية:"فقه السياسة الدولية (مرحلة انتقالية) " نحو "تفقه" ونحو "عمل" في العلاقات الدولية.

مع ظهور الثورة الإيرانية بالرغم من أنها ليست جزءاً من ظاهرة الإسلام السياسي التي ندرسها إلا أنها خلقت أجواء دولية جديدة أثرت على الحركات الإسلامية من حيث السياسات والتفاعل مع البيئة الدولية. حيث متد هذه المرحلة منذ عهد الثورة الإيرانية ١٩٧٩ /١٩٨٠ وبداية الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ وحتى نهاية الثمانينات، (مع ظهور حركة حماس في فلسطين) وحتى ما قبل حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١. وهي مرحلة انتقالية للحركة الإسلامية من المرحلة السابقة التي تتسم بتبسيط فهم معادلة العلاقات الدولية وكذلك ضعف الاهتمام بالعامل الدولي، إلى مرحلة فهم ووعي لأهمية المتغيرات الدولية وكذلك إلى محاولة القيام بشيء من الحراك وبعمل في المجتمع الإقليمي والدولي، بالإضافة إلى محاولة الوجود في البيئة الدولية (الأوروبية – الأمريكية) وتمثل هذا التطور للحركةعلى الصعيد الدولي في أشكال عدة أهمها:

---

(٢) رضوان السيد، "مستقبل الحركات الإسلامية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، في كتاب"الحركات الإسلامية وأثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، ٢٠٠٢، ص ١٨٤.

١- نمو الوجود الطلابي في البيئة الأوروبية والامريكية والدول الاشتراكية

في نهاية السبعينات والثمانينات بدأ ينمو الوجود الطلابي في الدول الغربية خصوصاً،وارتبط مع هذا الوجود بناء مؤسسات واتحادات طلابية إسلامية في أوروبا وأميركا على وجه الخصوص، وهذا الوجود الطلابي كان جزء كبير منه رصيد للحركات الإسلامية، وهذا الانبعاث الطلابي توفر له احتكاك مع هذه البيئات وأصبح أكثر قدرة على فهم واستيعاب النظم السياسية الغربية، والحركة السياسية للدول الأوروبية وأمريكا، وفي ضوء الحريات المتوفرة له في الغرب انطلق نحو الممارسات السياسية والانفتاح السياسي وبناء علاقات تعاون سياسي ودعوي مع هذه المجتمعات ومؤسساتها. إلا أن هذه العلاقات كان يغلب عليها علاقات تعاون بين مؤسسات وهيئات إسلامية التوجه من أقطار العالم العربي والإسلامي. وإن عاد الجزء الأكبر من الوجود الطلابي إلى موطنه في العالم العربي ليمثل جزءاً قيادياً او رياديا في عملية إدارة الحركات الإسلامية وحراكها السياسي وبرؤية أكثر انفتاحاً واطلاعاً على الغرب وأكثر إدراكاً لأهمية التجربة السياسية الغربية وهيكلها وآليات عملها وموقع القضايا العربية العربية والإسلامية في حياتها السياسية، وكيفية تاثير هذه التجربة السياسية الغربية على الحياة السياسية للعالم العربي والإسلامي، بينما الجزء الآخر وربما الأقل، استقر في الغرب واهتم بتوطين الدعوة الإسلامية فيها، وهذا الجزء كان جزءاً مما يسمى هجرة المغتربين.

- **حراك المغتربين واتصالاتهم وعلاقاتهم السياسية:** وهم الذين غادروا بلادهم العربية وانتقلوا إلى العيش في أوروبا وأميركا على وجه الخصوص واستقروا فيها. وذلك إما لأسباب اقتصادية أو هجرة امن وحماية من اضطهاد ودكتاتورية كثير من الأنظمة العربية، والحديث هنا عن المغتربين من أفراد الحركة الإسلامية أو الذين انضموا إليها في الغرب تداخلوا مع العمل الطلابي في الغرب، وفي ضوء الحريات كانوا يمارسون العمل السياسي المعارض مما تطلب ذلك نوع من الاتصالات السياسية والإعلامية مع شخصيات ومؤسسات سياسية أو إعلامية غربية، أو في مجالات حقوق الإنسان، وغير ذلك بقصد فضح ممارسات

بعض الأنظمة العربية والضغط عليها، بالإضافة إلى حراكهم في محاولة مؤازرة قضايا المسلمين ومشكلاتهم مثل قضية فلسطين وأفغانستان وكشمير وغيرها، ويُضاف إلى ذلك نمو إمكانيات اقتصادية كبيرة لدى بعض المغتربين أنتجت لهم اتصالات هامة مع شخصيات سياسية غربية وعربية جعلت منهم مراكز للاتصالات السياسية الدولية.

جميع ما سبق أدى إلى "تأكد البعد العالمي فيها واشتد الوعي والاهتمام، وتطور ذلك إلى تجارب عملية في التعرف والاتصال وإلى مشروعات فعلية من التعامل والتعاون"[١] ،ودفع أيضاً نحو فهم ووعي أفضل وأعمق لمعادلة العلاقات الخارجية والغربية مع إدراك أهمية هذه الاتصالات والعلاقات في دعم أو محاولة إزالة أو التخفيف من ممارسات الاضطهاد السياسي على الحركات الإسلامية في العالم العربي. وبعض هؤلاء المغتربين من أفراد الحركة الإسلامية أصبحوا من كبار رجال الأعمال، حيث تطورت لديهم إمكانيات اقتصادية هائلة تولد عنها علاقات سياسية هامة مع شخصيات سياسية عربية وغربية، وأصبح هؤلاء مراكز للاتصالات السياسية الدولية والإقليمية. ومن أمثال هؤلاء يوسف ندا مفوض العلاقات السياسية الدولية لدى التنظيم الدولي للإخوان المسلمين حيث كان مستقراً في سويسرا، حيث قام من خلال هذا الموقع بمبادرات واتصالات سياسية دولية وقام بأدوار ووساطات دولية عديدة وهامة مثل: ترتيب العلاقة بين الإخوان المسلمين والثورة الإيرانية، وكذلك وساطات بين العراق وإيران، وغيرها من القضايا والصراعات والتي سنشير إليها لاحقاً.

في هذه المرحلة (مرحلة الثمانينات) امتدت الحركة الإسلامية العالمية امتداداً واسعاً على الصعيد الأفقي في أوروبا وأمريكا وإفريقيا وجنوب شرق آسيا، ويشير مفوض العلاقات الدولية للإخوان المسلمين إلى هذا الامتداد بقوله "الإخوان ما فيه مكان في الدنيا إلا موجودين فيه.. حتى في الصين"[٢]، وهذا الوجود او الامتداد ساعد على الدخول في مرحلة بناء الاتصالات السياسية وممارسة بعض الوساطات بين

---

(١) د.حسن الترابي، الحركة الإسلامية في السودان، مرجع سابق، ص٢٧٦.

(2) يوسف نوار، الحلقة الثانية، تاريخ ؟؟.

بعض الدول في الدائرة الإقليمية العربية والإسلامية، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى بعض الأمثلة حول ذلك منها:

فقد اتصل التنظيم الدولي لإخوان المسلمين بالثورة الإيرانية قبل وأثناء الثورة الإيرانية وبعد قيلمها[1] لتوفير دعماً وتشجيعاً خارجياً لها ومحاولة لبناء علاقات سياسية مبكرة معها. وتحرك الإخوان بشكل سياسي جماعي من خلال تشكيل وفد عالي المستوى وقيادات ورموز عليا من قبل التنظيم الدولي للإخوان ممثلة في حركات من بعض الدول الإسلامية مثل (مصر والأردن والسعودية والعراق وماليزيا والسودان واندونيسيا)، وذلك لتقديم التاييد السياسي الخارجي والتعبير عن المؤازرة للثورة في مراحل مبكرة جداً. وهو ما كان يعكس أمالاً إسلامية عريضة كانت تعولها هذه الحركات على الثورة الإيرانية، وتعكس قناعة بأن الثورة الإسلامية هي نقطة البداية لقيام دولة إسلامية في المنطقة والمحيط الإقليمي"، وهنا لأول مرة طرح التنظيم الدولي لإخوان ثقلاً سياسياً كبير خلف أو لدعم "دولة" أو "نظام سياسي. ولكن التقديرات السياسية لهذه الحركات الإسلامية لم تكن دقيقة واكتشفوا أن رهانهم لم يكن سليماً، خاصة مع أحداث الحرب العراقية الإيرانية، وكذلك الصراع الداخلي في سوريا بين الإخوان المسلمين ونظام الحكم السوري، ومع توجه الدستور الإيراني نحو الصبغة المذهبية الشيعية.

إن هذا الاتصال السياسي لوفد الإخوان المتعدد الجنسية من جهة ومن حيث سعيه نحو دعم النظام السياسي الإسلامي في إيران لما يمثله من ثقل إقليمي على الصعيد العربي، وعلى صعيد القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل، شكل قفزة نوعية في الحراك السياسي الدولي والإقليمي للحركة ومرحلة انتقالية جديدة في علاقاتها الخارجية. ويلاحظ كما يشير مفوض العلاقات السياسية الدولية أن هذا الاتصال السياسي كان "مبادرة ذاتية" من الإخوان [2]، لبناء علاقات سياسية بادرها الطرف الإيراني في مراحلها الأولى بإيجابية وترحيب

---

(١) يشير مفوض العلاقات السياسية الدولية يوسف نوار حول تفاصيل هذه الاتصالات كما يلي (راجع الحلقة الثانية ص١-٣-٥).

(١) يوسف نوار، الحلقة الثانية.

لمحاولة استثمار دعم التنظيم الدولي الإسلامي بما يعكسه من رصيد شعبي من جهة، وشرعية إسلامية دولية شعبية أوغير حكومية لهذه الثورة من جهة أخرى.

في هذه المرحلة أيضاً مارست الحركة الدخول في العمل التفاوضي داخل القوة الإقليمية الإيرانية حيث تدخل بالوساطة الإخوان في محاولة إصلاح العلاقة بين الحكومة الإيرانية من جهة وبين أكراد السنة في إيران من جهة أخرى بهدف إصلاح ذات البين [١]، ولكن كانت هذه الوساطة على شكل مبادرة فردية قام بها مفوض العلاقات السياسية الدولية لهذا التنظيم، والجديد فيها أنه كانت هناك اتصالات وتنسيق بين يوسف ندا مفوض العلاقات السياسية الدولية للإخوان المسلمين ومساعد الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة للشؤون السياسية (جان دومينيكو بيكو) لإنهاء هذه الحرب ولعب الأخير دوراً محورياً في إنهاء هذه الحرب[٢]. كما قام مفوض العلاقات السياسية الدولية بمحاولة لحل مشكلة الصيادين المصريين الأسرى في إيران، والذين اعتقلوا على خلفية دعم الحكومة المصرية للعراق في حربه مع إيران[٣].

إن القضية الأفغانية والاحتلال السوفياتي لأفغانستان في الثمانينات قضية اعتبرها الإخوان المسلمين قضية من قضاياهم بصفتها قضية إسلامية تتعلق باحتلال شعب وبلد مسلم، وقاموا بتوفير كافة الدعم السياسي والاقتصادي (المالي) واللوجستي والإعلامي وغيرها لمناصرة هذه القضية. ولكون هذه القضية متشابكة مع أبعاد عربية وإسلامية ودولية من ظروف الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي وحلفاؤه والولايات المتحدة وحلفاؤها، وهذه القضية أدخلت الحركة في الحرب الباردة بشكل ما كطرف غير مباشر في هذه الحرب، وهذه القضية الأفغانية أوجدت نوعاً من التفاهم غير المكتوب أو المتفق عليه بين سياسات التنظيم العالمي للإخوان المسلمين وبين السياسة الأمريكية تجاه عدو مشترك هو الاتحاد السوفييتي والعقيدة

---

(٢) وتفاصيل هذه المبادرة السياسية للإصلاح ما يلي:

(٣) تفاصيل دور الإخوان من خلال المفوض لإنهاء هذه الحرب يوضحها الحلقة ٤.

(٤) تفاصيل دور الإخوان لحل مشكلة الصيادين يوضحها الحلقة ٤.

الشيوعية التي ينادي بها، وهذا الوضع فتح لظاهرة الإسلام السياسي إمكانيات وتسهيلات دولية من خلال الدول العربية والإسلامية المحافظة وذات علاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة والمعادية للشيوعية وهذه الأجواء الإيجابية نتيجة لأجواء الحرب الباردة.

إن القضية الأفغانية أظهرت وجود إمكانية لتعايش إسلامي غربي على حساب الفكر الماركسي والشيوعي، وفي إطار النظام الدولي الثنائي القطبية آنذاك أظهرت ظاهرة الإسلام السياسي من خلال القضية الأفغانية أنها أقل عدائية وأكثر تحيزاً للاتجاه الليبرالي الغربي منها للاتجاه الشيوعي خلال هذه الحقبة. كما أظهرت وجود إمكانية لممارسة شكل من أشكال السلوك الدولي البراغماتي لظاهرة الإسلام السياسي عند توفر مصالح إسلامية عامة، تدفعها نحو البحث عن إمكانية تعايش بالرغم من وجود تناقضات حادة وجوهرية على الصعيد الفكري وعلى صعيد السياسات خاصة على صعيد القضية الفلسطينية ودعم بعض الدكتاتوريات العربية.

عموماً مرحلة الثمانينات كانت تعكس تطوراً هاماً وملحوظاً في فهم واستيعاب العلاقات الدولية وتعقيداتها ولذا تراجعت بشكل كبير في هذه المرحلة طروحاتهم حول "نظرية المؤامرة الدولية"، "وقد اختفت من طروحاتهم في الثمانينات تصورات الجاهلية والمؤامرة اليهودية العالمية، وتآمر الغرب على الإسلام لكن ذلك لم يقلل من قناعاتهم بضرورة مناضلة الغرب وضرب هيمنته على مجتمعاتنا، وإحداث انفصام عن ثقافته وسياساته، ويبادلهم الغرب العداء، ويتجمع للحيلولة دون وصولهم إلى السلطة في بلدان الوطن العربي الأساسية خشية تهديد مصالحه نتيجة ذلك"[1]. وذلك بدون تجاهل لأهمية ونفوذ هذه القوى الدولية ولكن بعيداً عن التفسير التلقائي وقدرة هذه القوى على التحكم التلقائي أو "التآمري" أو صناعة جميع ما يحدث من تغيرات في جميع الدول العربية والإسلامية. إن الدور والحراك السياسية الدولي أو الخارجي للتنظيم العالمي للإخوان في مرحلة الثمانينات كان

---

(١) رضوان السيد، حركات الإسلام السياسي والصراع على السلطة في الوطن العربي، مجلة الندوة، المجلد السادس ، العدد الثالث، تموز ١٩٩٥، ص١٠.

بمبادرات فردية (أفراد من الإخوان) أو من خلال وفود رسمية جماعية.

ويلخص يوسف ندا أشكال هذا الدور الدولي وغاياته ونتائج هذا الدور وقضاياه في هذه المرحلة بقوله: "أهم ما فيها هي وحدة المسلمين في كل مكان"حاولنا إن إحنا نقوم فيه بأدوار كثيرة ونجحنا في بعض الأدوار ولله الحمد، وفي بعض الأدوار إن لم نكن نجحنا على الأقل لينا الجو زيتناه شوية دوبنا بعض الثلج" (أي نجحوا في تهدئة الأجواء العامة بين أطراف الخلاف أو النزاع"[١].

عموماً تركز الدور او الحراك السياسي للتنظيم الدولي للإخوان في مجال العمل السياسي الخارجي وضمن الدائرة الإقليمية وغلب عليه المجهود الفردي لعناصر الحركة، كما أن وجود العفوية إلى حد ما، وسلوك رد الفعل تجاه ظروف ومتغيرات إقليمية معينة غالباً هي التي كانت تدفع الحركة الإسلامية نحو بعض الدور السياسي الخارجي الإقليمي وتحدد مثل هذا الدور بشكل خاص في محاولة فض المنازعات، (إصلاح ذات البين) أو في بناء او تعزيز علاقات التعاون الخارجية الإسلامية والاتصالات السياسية سواء كانت على مستوى حركات أو أشخاص أو مؤسسات ومنظمات العمل الإسلامي الدولي، أو بناء بعض العلاقات الشخصية مع مسؤولين سياسيين في بعض الدول العربية).

عموماً هذا التطور في الاهتمام بالبيئة الخارجية أو القيام ببعض الممارسات الخارجية ارتبط بمتغيرات عديدة منها ظهور الثورة

---

(٢) يوسف نوا، الحلقة ٢.

الإسلامية في إيران إضافة إلى تعاظم شأن الحركة وتعاظم شأن حركة الإسلام في العالم عموماً.

وتواتر اخبارها وتظاهر آثارها، دعت قوى كثيرة في العالم إلى مضاعفة مبادراتها نحو الحركة الإسلامية بقصد الاستطلاع أو التعاون أوالكيد"(١)، وهذه التطورات تعاظمت في المرحلة التالية من مراحل العلاقة بين ظاهرة الإسلام السياسي والسياسة الدولية.

المرحلة الثالثة : نحو بناء نظرية وإطار استراتيجي للعلاقات الدولية / نحو مشاركة "حضور" في تطورات المسألة العراقية والقضية الفلسطينية في البيئة الإقليمية والدولية .(حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١)

بدأت هذه المرحلة نتيجة ظهور مجموعة أحداث ومتغيرات إقليمية ودولية هامة منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الشيوعية، وكذلك ظهور أحداث حرب الخليج الثانية ١٩٩٠/١٩٩١، ثم ظهور النظام الدولي الجديد أحادي القطبية والهيمنة الأمريكية، وأخيراً بروز حركة حماس الإسلامية كمتغير أساسي بالقضية الفلسطينية بتعقيداتها الإقليمية والدولية(٢).

---

(١) حسن الترابي، مرجع سابق، ص ٢٧٧.

(١) بالرغم من أن حماس ظهرت في ديسمبر ١٩٨٧ إلا أن خطابها ومواقفها ودورها السياسي إزاء البيئة الخارجية كان محدوداً، بينما يؤرخ البعض دورها السياسي الخارجي مع عام ١٩٩٠، مع تعيين ناطق رسمي لها في الخارج وبروز قيادات علنية سياسية خارجية في عدد من الدول العربية، ومشاركتها الأولى بصفة رسمية في وفد اللقاء الإسلامي الذي تم تشكيله من قيادات العمل الإسلامي من عدة دول عربية للوساطة في أزمة حرب الخليج الثانية. (لمزيد من التفاصيل انظر خلو الحروب، ص١٦٢).

كما ان هذه المرحلة شهدت إحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ و الحرب الأمريكية والبريطانية على العراق ٢٠٠٣، وفي هذه المرحلة تطور أو تعزز تفقه/ فقه العلاقات الدولية للظاهرة الذي بدأ في المرحلة السابقة (الثانية)، كما ازدادت الأدوار والممارسات السياسية الإقليمية والدولية للظاهرة، كما تعزز دور وتوطن الظاهرة في الغرب من خلال المغتربين والوجود الطلابي. ونتيجة هذه المتغيرات الدولية والإقليمية وتطور تفقه الظاهرة وممارساتها السياسية الخارجية دفع الظاهرة او بعض أطرافها نحو وضع تصورات منهجية/منظومة فكرية للواقع الدولي أو نحو "نظرية وسياسات استراتيجية " للعلاقات الدولية و لكيفية القيام بالممارسات السياسية أو تأطير وتحديد طبيعة الدور السياسي للحركة في المحيط الدولي الخارجي. والتوجه نحو حضور فاعل كلاعب "Actor" في البيئة الدولية.

إن الدخول في هذه المرحلة هو استمرارا لما بداته الحركة في المرحلة الثانية، إلا أنه أصبح أكثر تطوراً وأكثر عمقاً، سواء من حيث التفقه والدور والممارسات والاتصالات السياسية الإقليمية، وهو ما جعلها أكثر حضوراً ووجوداً في العمل الدولي أو في حسابات القوى الدولية. ومما ساعد على هذا التطور هو تطور خبرة وإمكانيات ونفوذ الظاهرة من جهة أخرى، وانتهاء الحرب الباردة وما ترتب عليه من الحديث على الساحة الدولية عن عدو وخطر جديد هو خطر "الإسلام" كعدو بديل للاتحاد السوفييتي تجاه الغرب وهذا أدى إلى مزيد من الاهتمام الغربي الدولي بظاهرة الإسلام السياسي، وفي المقابل دفعت هذه التطورات الظاهرة إلى التفاعل السلبي أو الإيجابي بمتغيرات السياسة الدولية. ودفع إلى الاهتمام الفكري والسياسي بشكل كبير بموضوع "الإسلام والغرب" وموضوع "صراع الحضارات" من قبل جميع الاطراف الدولية في العالم الإسلامي أو من قبل الحركات الإسلامية.

في بداية هذه المرحلة التي تمثلت بغزو العراق على الكويت وما تبعها من تفاعل عالمي هائل في المنطقة، كان لا بد للحركة أن تجد لنفسها مكاناً هاماً في هذا الحراك الدولي والإقليمي، لأن ذلك يمسها مباشرة كحركة وسياسة ورسالة حضارية ودينية، وكمنطقة عربية تشكلمقر وجودها ونشاطها الأساسي، ومن هنا يُلاحظ في هذه المرحلة تعززت الاتصالات والأدوار السياسية للحركة على صعيد

البيئة الإقليمية. وتمثل ذلك في مجموعة تفاعلات مع احداث ومتغيرات إقليمية ودولية هامة في المنطقة، وتناول أهم هذه الأدوار والتفاعلات بدءاً من حرب الخليج الثانية، عند حدوث ازمة الخليج الثانية نتيجة غزو العراق للكويت في آب ١٩٩٠، وقبل قيام حرب الخليج الثانية في يناير ١٩٩١. خلال هذه الفترة قامت الظاهرة (الحركات الإسلامية) بتحرك إقليمي دولي يمكن اعتباره تحركاً نوعياً في مسيرة الحركة الإسلامية على صعيد حراكها الخارجي، أو العمل الإقليمي على مستوى قادة الدول العربية. حيث شكلت الحركات الإسلامية الإخوانية بشكل خاص وفداً إسلامياً من عدّة دول لمحاولة الوساطة(mediation) بين الدول العربية لحل النزاع (Conflict Resolution) وأزمة الخليج، وتشكل هذا الوفد من قادة ورموز الإخوان المسلمين في مصر والأردن وسوريا والحركة الإسلامية في السودان وحماس في فلسطين وغيرها من الحركات (ما هي؟). وكان بقيادة المراقب العام للإخوان المسلمين في الأردن محمد عبد الرحمن خليفة[١]. وقام هذا الوفد في شهر سبتمبر بزيارة السعودية والعراق وإيران والأردن والتقى برؤساء وملوك هذه الدول وبعض الشخصيات الهامة فيها بالإضافة إلى شخصيات كويتية متنفذة كانت تقيم في السعودية، وعبر هذا الوفد خلال لقاءاته مع المسؤولين وفي ختام جولته عقد الوفد في مطلع شهر تشرين أول مؤتمراً صحافياً في عمّان وعبّر من خلال بيان صحفي أصدره ما تناوله هؤلاء القادة ونتائج هذه الزيارة وجهود الوساطة، وعبّر هذا البيان عن عدد من المحاور، تعبر عن رؤيته لهذه الاحداث والتطورات الدولية وكيفية حل الصراعات على المستوى الإقليمي، أهمها[٢]:

---

(١) وكان من أعضاء الوفد عبد الرحمن خليفة (رئيس الوفد والمراقب العام للإخوان المسلمين في الأردن)، حسن الترابي، راشد الغنوشي (حزب النهضة في تونس) حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إبراهيم غوشة (الناطق الرسمي لحماس في الخارج).

(٢) خالد الحروب، اللقاء الإسلامي العالمي بشأن أزمة الخليج ، فلسطين المسلمة، نوفمبر ١٩٩٠، ص ١٥. ولمزيد من التفاصيل انظر التقريرالاستراتيجي العربي، ١٩٩٠، مركز الأهرام، ص. وتقرير "الأمة في عام: تقرير حولي عن الشؤون

- رفضه وإدانته لوجود القوات الأجنبية في المنطقة، وأن هدف هذه القوات العسكرية هو تدمير قوة العراق خدمة للمخطط الصهيوني، وعبر بيان الوفد حول كيفية حل هذه الأزمة:

١. حل الأزمة بشكل سلمي ورفض الحل العسكري/ خيار الحرب.

٢. اللجوء إلى حل عربي إسلامي، **يقوم على أساس:**

- ضرورة خروج وانسحاب القوات الأجنبية من المنطقة وإرسال قوات عربية-إسلامية غلى الخليج.
- انسحاب العراق من الكويت.
- مراعاة المطالب المشروعة للعراق وفق التحكيم الإسلامي.
- تحقيق تطلعات شعب الكويت المشروعة في وطنه.

وتابعت هذه الحركات الإسلامية جهودها بالوساطة من خلال إرسال وفد مصغر إلى كل من السعودية والعراق وقيامه بنقل رسائل من الأطراف المعنية للمساعدة في إبقاء المجال مفتوحاً أمام الحل العربي الإسلامي[١]. كما تابعت هذه الحركات الإسلامية جهودها وخاصة بعد الحرب حيث عقد ممثلو الحركات الإسلامية[٢]. اجتماعهم الثالث (بعد عمّان) (١٥/١ -٢/٧/ ١٩٩١) واعادوا التأكيد على المحاور والمبادىء التي سبق الإشارة عليها مع تطور إضافي حيث قرر المجتمعون ضرورة اللجوء إلى الضغوط الإسلامية على الولايات المتحدة، ومطالبة حكومات البلاد العربية والإسلامية المشاركة بقوات التحالف الأمريكي لسحب القوات ومناشدة الشعوب للضغط على حكوماتها في سبيل ذلك، بالإضافة إلى دعم صمود العراق في تصديه للعدوان الاقتصادي والعسكري [٣]. والغريب أنه في موازاة هذه

السياسية والاقتصادية المصرية، الإخوان المسلمو وأزمة الخليج "أمة برس والاستشارين العرب، ١٩٩١، ص ٢١٢ -٢٢٦.

(١) مقابلة مع إبراهيم غوشة، الناطق الرسمي وعضو الوفد الإسلامي، خالد الحروب، مرجع سابق، ص١٥.

(٢) مقر هذه الاجتماع ومملون عن: راجع الأسماء والبيان الثاني.

(٣) يمكن تلخيص أهم قرارات هذا اللقاء أو الاجتماع بما يلي: (البيان التالي).

أو المبادرة الجماعية للحركات الإسلامية لحل هذه الأزمة. كانت هناك مبادرة فردية قام بها مفوض العلاقات السياسية الدولية للإخوان للوساطة في هذه الأزمة. بتكليف من الإخوان ولكن في نفس الوقت لا علاقة له بمبادرة قادة الحركات الإسلامية أو وفد اللقاء الإسلامي. (كما يشير صاحب المبادرة بأنه "موضوع مختلف اختلاف كلي، لا علاقة له به، الذي كان موجودا في عمان"

ويشير مفوض العلاقات السياسية الدولية إلى مضمون هذه المبادرة الفردية بأنه يتمثل في[١] دخول جيوش من دول إسلامية (ماليزيا، السودان، إيران، إندونيسيا) إلى الكويت ثم ينسحب الجيش العراقي من الكويت، وهذه المرحلة الأولى، أما المرحلة الثانية تقوم هذه الجيوش بعملية انتخابات حرة بين الكويتيين لاختيار حاكم الكويت، وقام مفوض العلاقات السياسية للإخوان بغرض مناقشة هذه المبادرة على صدام حسين في لقاء له في بغداد في أكتوبر ١٩٩٠، قبل الحرب.

ويمكن الإشارة إلى بعض الملاحظات الهامة حول موقف وحراك ودور الإخوان المسلمين في أزمة الخليج، وهذه الملاحظات تشكل سمات خاصة لهذا الدور.

سمات حول آليات الفعل والدور السياسي للظاهرة (الإخوان) تجاه البعد الإقليمي والدولي من خلال النموذج أو حالة أزمة الخليج خلال هذه المرحلة:

- كان الموقف السياسي تجاه ازمة الخليج موقفاً "مبدئياً" ينسجم مع تقاليدهم وطروحاتهم الفكرية، وفي دائرة ما يعتبره الإخوان المصلحة العامة لدائرة الأمة الإسلامية (الدائرة الأوسع) ولو تناقض ذلك مع دائرة قطرية معينة. وفي نفس الوقت كان يعتبر هذا الموقف "المبدئي" مخرجاً للحركة، وتعقيدات هذه الأزمة المحلية والإقليمية والدولية وعلى الصعدين الشعبي والرسمي. فقد توافق الموقف المبدئي مع البعد الشعبي العربي والإسلامي من جهة. وانسجم مع معظم (غالبية) مواقف أطراف

(١) يوسف ندا، راجع الحلقات ٥ ،٦. ويمكن تلخيص هذه المبادرة كما يؤكدها يوسف ندا في لقائه بقناة الجزيرة بما يلي (الحلقة ٥– ٦).

البنية التنظيمية للإخوان في الساحة العربية، باستثناء أقلية دائرة دول الخليج العربي، وكانت تختلف مع هذه الطروحات، وكذلك كانت هذه المواقف للحركة تتناقض مع المواقف الرسمية لمعظم الحكومات العربية وما نتج عن ذلك تعارض في المصالح أو خلافات مع هذه الانظمة السياسية. إن هذا الموقف "المبدئي" أو "التوسط الإيجابي" كما يسميه البعض. لم يخلوا أيضاً من المحافظة على مرونة الحركة ومبادرة الفعل لمحاولة التاثير الإيجابي على القرارات العربية لفتح المجال لقوى وجهود الوساطة التي كان يقوم بها الإخوان لحل هذه الأزمة [١].

كان يتميز الخطاب السياسي للحركة، كما كانت تعكسه تصريحات القيادات والبيانات الرسمية، بما يلي[٢]:

- عكس الخطاب أن "إرادة الفعل" يجب ان تكون في معالجة مشكلاتها بيد الأمة العربية والإسلامية ومن خلالها وليس من خلال القوى الخارجية أو الأجنبية.
- التركيز على كشف النقاب عن عناصر "الازدواجية" أو "ازدواجية المعايير" في مفهوم وممارسات الشرعية الدولية والسياسة الأمريكية تجاه قضايا المنطقة ومطالبها.
- إن التدخل الغربي عموماً والأمريكي بشكل خاص لم يكن بحال يهدف "إنصاف ونصرة الشرعية الدولية" وإنما هي طبيعة المصالح الأمريكية الغربية في المنطقة.
- عكس الخطاب السياسي تشخيص وتحديد مواقع الخلل في نشوء الازمات في المنطقة وبشكل يتداخل مع السياسة الدولية، وقد حدد مواقع او عناصر الخلل إلى الأزمات التالية[١]:

---

(١) للمزيد من الفائدة في هذا السياق يمكن الاطلاع على التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٠.

(٢) انظر على سبيل المثال، البيان الأول للإخوان المسلمين في مصر، أغسطس ١٩٩٠، بيان إخوان مصر صادر في أغسطس ١٩٩٠.، البيان ١٩٩٠/٨/٢٥ البيان الصادر عن وفد وفد اللقاء الإسلامي أكتوبر ١٩٩٠، بيان إخوان مصر ١٩٩١/١/٢ وبيان ١٩٩١/١/٢٠، بيان إخوان مصر ١٩٩١/٢/١٤، ١٩٩١/٢/٢٦، ١٩٩١، البيان الثاني للحركات الإسلامية حول حرب الخليج ١٩٩١/٢/١٧.

♦ أزمة النخبة السياسية الحاكمة المتمثلة في الحطام العربي، وهؤلاء يُعتبرون سبباً أساسياً للمشاكل المتتالية التي تواجهها الأمة (والتركيز على مشكلة الاستبداد السياسي الذي تمارسه بعض الأنظمة العربية).

أزمة الشرعية:

- **ورطة التبعية:** اتهام النظم العربية المتورطة في التحالف الغربي للحرب على العراق.
- **التآمر والمصالح الغربية:** إذ اعتبر الإخوان الغزو العراقي للكويت، وكذلك الحرب على العراق تهدف إلى تحقيق أطماع التآمر الصهيوني الغربي بالهيمنة على منطقة الشرق الأوسط وخيراتها وتدمير أي قدرات عربية تعيق ذلك.

من جانب آخر عبر الموقف والخطاب السياسي للظاهرة/ الإخوان عن تطور كبير للظاهرة في "فهم حركة ومعادلة العلاقات الدولية"، كما تطورت أشكال التأثير والفعل والحضور الدولي والإقليمي أوالدفاع الإيجابي للظاهرة في أحداث هذه الأزمة ومجرياتها الإقليمية والدولية من خلال الأشكال التالية:

- التوعية بطبيعة الأزمة ومخاطرها على الأمة.
- التعبئة الشعبية بكافة أشكالها للضغط على الانظمة العربية المتحالفة مع الغرب في هذه الازمة.
- الاتصالات السياسية مع السفراء وكبار المسؤولين لدول أطراف الصراع.
- القيام بالوساطة أو المبادرة السياسية لحل الازمة سلمياً بين أطراف الصراع الأساسية والمباشرة.
- النشاط الإعلامي الإقليمي الواسع.
- المقاطعة الاقتصادية الأمريكية بشكل خاص.

إلا أن ذلك كله لم يجعل حركة "الفعل والتاثير" فاعلة في تغيير مجريات الأمور الدولية ونتائجها، وإن كانت أشكال الفعل

(١) حول تفاصيل ذلك انظر تقرير الأمة في عام، ص٢٢٣ – ص٢٢٤، ١٩٩١.

للظاهرة خلقت قلقاً واضحاً لدى الأطراف الإقليمية، وشكّل حالةً من اشكال عدم الاستقرار السياسي الشعبي في المنطقة العربية.

إن تحرك الظاهرة من خلال وفود الحركات الإسلامية للوساطة وحل أزمة الخليج ١٩٩٠/١٩٩١ كان يُعتبر بمثابة أول مبادرة للحركة أو محاولة جماعية منها "للفعل" الدولي/الإقليمي و "للحضور كفاعل (Actor) لإحداث تغيير وتأثير في الحراك والبيئة أو المجريات والمعطيات الإقليمية والدولية تجاه المنطقة. وهذه المبادرة الجماعية عكست "إثبات للذات" لدى الظاهرة ضمن لاعبي وأطراف البيئة الإقليمية وارتباطاتها وتعقيداتها الخارجية أو الدولية.

والحركة مارست حضور إقليمي للتأثير على المعطيات الدولية، ولكن ليس من خلال فعل أو اتصال مباشر مع او تجاه الفاعلين الدوليين.

إن مبادرة الوساطة وحل الازمة كانت تقوم على بدائل محددة (والتي سبق الإشارة إليها) وقابلة للتطبيق في ضوء وجود إرادة سياسية عربية لذلك، كما أن مضامين هذه المبادرة أو البدائل كانت تعكس مصلحة حقيقية للعالم العربي والإسلامي. ويُلاحظ أن مبادرة الحركات الإسلامية كانت "وقائية" (Preventing War) لمنع حدوث الحرب، ولكن لم تكن وقائية لحدوث الأزمة(Preventing Conflict) بل رد فعل لها. بمعنى أنها كانت دفاعاً إيجابياً وليست استباقية.

يُتصور أن تحركات وجهود أو مشاركة هذه الظاهرة في حل الأزمة أكسب الظاهرة خبرة جديدة في إطار العمل السياسي الإقليمي والدولي، وفي العادة يدفع ذلك نحو "فهم اعمق" لمعادلة العلاقات الدولية والإقليمية ومعطياتها في المنطقة وكيفية التعامل معها.

خلال هذه المرحلة أيضاً (المرحلة الثالثة) مارست الظاهرة أدوار واتصالات سياسية أخرى على صعيد البيئة الإقليمية تمثلت في القيام بدور الوسيط (Conflict Resolution mediator) أو محاولات لفض المنازعات بين بعض الدول العربية والإسلامية، ومن هذه الأدوار والوساطة بين السعودية وإيران لحل ازمة الحجاج الإيرانيين في عام ١٩٩٤، وكذلك دور الوساطة بين السعودية واليمن لمنع حدوث حرب بينهما في عام ١٩٩٤، ومساعدة اليمن في موضوع

الخلاف مع أثيوبيا حول جزر حنيش. وسنتناول طبيعة هذه الوساطات والأدوار مع نتائجها.

على صعيد الوساطة بين السعودية وإيران لحل أزمة الحجاج في عام ١٩٩٤، يوضح مفوض العلاقات السياسية الدولية طبيعة الدور، فيشير إلى أنه بعد إحداث مظاهرات الإيرانية في الحج عام ١٩٩٤ والتي قتل فيها المئات من الحجاج الإيرانيين قام مفوض العلاقات السياسية الدولية للإخوان بالتدخل بين الحكومة الإيرانية والحكومة السعودية، وجمع ممثلين عن الطرفين (ممثلين عن الملك فهد وممثلين عن الرئيس الإيراني رفسنجاني) في لوزان لحل مشكلة المطالب الإيرانية بزيادة عدد الحجاج الإيرانيين في حين أن السعودية كانت محددة سقف معين لعدد الحجاج لكل دولة إسلامية. وهذه المشكلة كانت سبباً من أسباب الخلاف السياسي بين السعودية وإيران، وسبباً من أسباب المظاهرات الإيرانية في الحج كل عام. واستطاع مفوض العلاقات السياسية الدولية للإخوان أن ينجح في إقناع الطرفين في حل المشكلة وتسويتها والوصول إلى اتفاق بينهما تم بناءً عليه حل هذه المشكلة بالكامل [١].

أما على صعيد الوساطة بين السعودية واليمن، فبعد الحرب بين اليمن الجنوبي والشمالي عام ١٩٩٤، كانت العلاقات السعودية اليمنية متوترة جداً وعلى حافة الحرب، وكان السبب يدور حول الخلافات الحدودية بين الطرفين مرتبط بخلافات سياسية. وبدعوة من قيادات الإخوان في اليمن قام مفوض العلاقات السياسية الدولية في الإخوان بمبادرة فردية تمثلت بجهود وساطة بين الدولتين واستطاع إقناع القيادة السياسية للدولتين بالدخول في مفاوضات حول هذه المشكلة الحدودية وعمل على ترتيب قنوات الاتصال ولقاءات وحوارات بين ممثلي الطرفين. بالإضافة إلى أن قام بالتعاون مع مسؤول في الامم المتحدة بإعداد دراسة كاملة مع مستندات ووثائق حول الحدود وقدمها للرئيس اليمني استخدمها ...

---

(١) تفاصيل هذه القضية وكيفية التعامل معها (حلها) (حلقة ٣).

ونتيجة لهذه الجهود والوساطة في إزالة فتيل الحرب وتهدئة الأوضاع بين الطرفين[1]. (ربما توضح هذه الفقرة او أجزاء منها كهامش).

وفي الأدوار السياسية الدولية للحركة التي قام بها مفوض العلاقات السياسية الدولية، بناءً على طلب من قيادة الإخوان في اليمن أيضاً بمساعدة الحكومة اليمنية في مشكلة نزاعها مع إثيوبيا حول الحصول على مستندات ووثائق وخرائط من تركيا ومن وزارة الحربية الإيطالية تثبت الحقوق اليمنية. وتم تزويدها للحكومة اليمنية التي استخدمتها وقدمتها في التحكيم الدولي في لاهاي. وبناءً على ذلك أثبتت محكمة لاهاي تبعية جزر حنيش لليمن[2]. (ربما يوضع كهامش).

وهناك ادوار ووساطات عديدة قامت بها حركات غسلامية مع أطراف عربية وإسلامية كجهود ووساطات د. حسن الترابي رئيس الجبهة القومية الإسلامية/أو المؤتمر الشعبي الإسلامي، بين منظمة التحرير الفلسطينية وحركة حماس حول انضمام حركة حماس إلى منظمة التحرير القلسطينية، والاعتراف بشرعيتها كممثل وحيد للفلسطينيين وذلك خلال الفترة ١٩٩٣[3]، وكذلك حول العلاقة بين حماس والسلطة عام ١٩٩٥.

- عموماً يلاحظ الدور والحراك للحركة تركز على المحيط الإقليمي وليس المحيط الدولي

حركة حماس والحراك الدولي في هذه المرحلة :

---

(٢) تفاصيل هذا الدور حول هذه المشكلة اليمنية السعودية يوضحه يوسف نوا كما يلي: (حلقة ٥).

(١) تفاصيل هذا الدور حول هذه مشكلة جزر حنيش يوضحها يوسف نوا كما يلي: (حلقة٥).

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه المفاوضات انظر خالد الحروب، "حماس الفكر والممارسة السياسية"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٦، ص ١٠٢، ١٢١، ١٣٢.

وفي هذه المرحلة لا بد من الوقوف عند ظهور ودور حماس كجزء من ظاهرة الإسلام السياسي على في العلاقات الإقليمية والدولية خلال هذه المرحلة،منذ نشوئها وحتى ما قبل تشكل الحكومة الفلسطينية عام ٢٠٠٦،حيث سنلاحظ أن هذه الحركة سبقت غالب أقرانها من الحركات الإسلامية أو أي من فروع الظاهرة الأخرى في مجال العلاقات الدولية والإقليمية من حيث الفهم والرؤى والاستراتيجيات والحضور كفاعل Actor، ولا شك أن لارتباط هذه الحركة بموضوع القضية الفلسطينية ذات التعقيدات الإقليمية والدولية دفع حركة حماس إلى الدخول في معترك العمل الدولي والإقليمي مبكراً قبل أقرانها ونجاحها في أن تصبح لاعب فاعل Actor أساسي في معادلة القضية الفلسطينية محلياً.

وتُعتبر حماس جزء من ظاهرة الإسلام السياسي موضع الدراسة للاعتبارات التالية:

١. أنها خرجت من رحم الإخوان المسلمين وكما يقول الشيخ أحمد ياسين: "الذين انشأوا حماس هم انفسهم الإخوان المسلمين، فنحن حركة إخوانية"، مقابلة مع الشيخ أحمد ياسين في الجزيرة نت ٢٠٠٢/١٢/٤.

٢. إن الكفاح المسلح الذي تمارسه ليس موجهاً إلى السلطة المحلية أو النظام السياسي المحلي "السلطة الفلسطينية"، وإنما موجهة إلى الاحتلال الخارجي وهذا ما يتفق مع سياسات ومناهج التغيير لدى الظاهرة (اللجوء إلى التغيير السلمي ورفض استخدام العنف المسلح مع النظام السياسي المحلي، وقبول اللجوء إلى التغيير بالقوة المسلحة مع قوى الاحتلال الخارجي الغربي)، أو هو ما تتبناه حركات الإخوان المسلمين في العالم العربي، وتدعم/تتبنى ممارسات حماس ضد الاحتلال الصهيوني، وبهذا فإن حماس لا تخرج عن دائرة ظاهرة الإسلام السياسي موضع الدراسة لتشابه مناهجها وطروحاتها الفكرية من جهة، ولعلاقاتها التنظيمية "السابق" مع حركة الإخوان.

بدأ دور حماس الخارجي مع حادثة إبعاد الأربعمائة فلسطيني في أواخر عام ١٩٩٢ إلى الحدود اللبنانية من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وكان معظمهم من الرموز السياسية والدينية والاجتماعية

لحركة حماس[1]. تُعتبر هذه الحادثة المرحلة الأولى التي نجحت فيها حماس في فك الحصار الإعلامي والسياسي الإقليمي والدولي عنها. ووفرت هذه الحادثة فرصة الاحتكاك لحركة حماس مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية سواء الإعلامية والسياسية.

وأصبحت الحركة موضع الاهتمام الإقليمي والدولي على الصعيدين الرسمي والشعبي، ومما لا شك فيه أن طريقة تعامل المبعدين من حركة حماس وطبيعة الخطاب السياسي والإعلامي لهم، واستناده على الرؤية الحضارية الإسلامية ولغة القانون الدولي والشرعية الدولية، واستغلال تعارض عملية الإبعاد مع القانون والأعراف الدولية، ساهم بشكل كبير في نجاح حماس في استغلال هذا الحدث ونجاحها في فك الحصار السياسي والإعلامي الخارجي عنها. ودخولها كلاعب فاعل Actor في المعادلة الخارجية والداخلية على صعيد القضية الفلسطينية، وتلخص دراسة (كرّاس) بعنوان "سياسات حماس المرحلية في العلاقات السياسية"، صادر عن الحركة السياسات العامة للحركة في المجال الدولي في هذه المرحلة بما يلي[2]:

١. تتصل الحركة مع مختلف الأطراف الدولية بغض النظر عن خلفياتها السياسية والفكرية بما يخدم مصالح الشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه.

٢. لا تقدم الحركة اية التزامات أدبية أو سياسية تتعارض مع ثوابتها الإسلامية والوطنية لقاء تلك العالقات.

٣. حرص الحركة على إقامة العلاقات والاتصالات مع الأطراف الدولية وكسب تأييدها وتعاطفها لا يتعارض مع تمسك الحركة بثوابتها وطرحها الاستراتيجي.

٤. علاقة الحركة مع أي طرف دولي تتأثر سلباص أو إيجاباً مع مواقف وسياسات هذا الطرف من القضية الفلسطينية.

---

(١) تفاصيل حادثة الإبعاد:

(٢) نقلاً عن خالد الحروب، مرجع سابق، ص ٢١٢- ٢٢٢.

٥. تعتبر حماس أرض فلسطين ساحة صراعها العسكري ضد العدو الصهيوني، وتحرص على عدم نقل هذا الصراع إلى أية ساحة خارجية.

٦. ليس للحركة معركة مع أي طرف دولي، ولا تتبنى الحركة ضرب أو مهاجمة ممصالح وممتلكات الدول المختلفة.

٧. ترحب حماس بأية جهود دولية تهدف إلى إزالة الاحتلال ورفع ظلمه وتسلطه عن اتلشعب الفلسطيني والحد من إجراءاته القمعية. كما ترحب حماس بأية مساعدات دولية تُقدم لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني الصحية والاقتصادية.

٨. حركة حماس تعارض القرارات التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني والتي تؤيد السياسات ومواقف العدو الصهيوني المعادية لشعبنا، ولكنها لا تعادي المؤسسة الدولية بالمطلق.

٩. تتضامن الحركة مع قضايا التحرر العالمي وتؤيد التطلعات المشروعة للشعوب الساعية للتخلص من الاحتلال والاستعمار.

١٠. تتضامن الحركة مع الدول التي تتعرض لتهديدات بسبب مواقفها العادلة وتعمل الحركة على تعزيز المواقف الإيجابية لتلك الدول عبر رسائل التعاطف معها.

١١. تركز الحركة في اتصالاتها وعلاقاتها مع الدول ذات التأثير في الساحة الدولية، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى تجاهل بقية الأطراف الاخرى الأقل أهمية أو تأثير.

١٢. تعلن الحركة عن تضامنها مع الدول العربية والإسلامية التي تتعرض لضغوط أو تهديدات من قوى دولية بسبب مواقف مشروعة، على أن لا يدفع ذلك الحركة إلى الدخول في حالة عداء مع هذه القوى على خلفية ذلك..

إن حماس بهذا الطرح استطاعت ان تقدم "رؤية وسياسات استراتيجية" واضحة المعالم من حيث الكليات، تعكس فهماً أكثر تعقيداً لمعادلة العلاقات الدولية وممارساتها السياسات الدولية. وفي ضوء هذه الرؤية فتحت حماس قنوات دولية واتصالات دولية سواء مع الدول الغربية أو مع كافة سفراء الدول الكبرى الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن، وذلك بهدف شرح اهدافها وسياساتها ومحاولة التأثير

على مواقفها[1]. كما ان نظرتها وتعاملها الدولي لم يكن يصنف "الغرب" ككتلة واحدة كما كان حال الظاهرة في المرحلة الأولى، فكانت تميز الحركة في كثير من الأحيان بين المواقف الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية وتجاه حماس عن المواقف الأمريكية. وحتى تجاه المواقف الأمريكي وكانت تميز بين الإدارة الأمريكية والشعب الامريكي، لم تغلق حماس الباب للاتصالات السياسية معه عندما كان ذلك ممكناً، فالحركة كانت من خلال بياناتها وتصريحات مسؤوليها واتصالاتها، كانت تحاول التأثير على الموقف الأوروبي بشكل يبقى منفصلاً ومتمايزاً عن الموقف الأمريكي. كما عكس ذلك بوضوح بيانات حكومة حركة حماس وسياسات هذه الحكومة وتصريحات مسؤوليها في العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، ففي رسالة بعثها قادة من حماس يستنكرون فيه مطالبة الرئيس بوش الابن للاتحاد الأوروبي باعتبار حركة حماس حركة "إرهابية" وثمنوا الموقف الأوروبي خاصة الفرنسي من رفض هذا الطلب، وطالبوا الاتحاد الأوروبي الوقوف إلى جانب الحق والعدل ومناصرة الشعب الفلسطيني الذي يتعرض منذ أكثر من خمسين عاماً للعدوان الإسرائيلي، كما طالبوا الانحاد الأوروبي والمؤسسات الدولية العمل على إطلاق سراح كافة المعتقلين الفلسطينيين ورفع المعاناة عنهم والعمل على إلزام الحكومة الإسرائيلية بتطبيق المواثيق الدولية المتعلقة بذلك[2].

إن حركة حماس استطاعت عموماً خاصّة بعد دخولها السلطة أن تقفز بالحركة الإسلامية قفزة نوعية وتطوراً محورياً في مجال العمل السياسي الدولي من حيث الاتصالات، الحضور والمشاركة، وأصبحت فاعلاً أساسياً في الحراك السياسي الإقليمي والدولي تجاه المنطقة.

وتمثل هذا الدور والتطور بعدة مظاهر منها،الاتصالات الأوروبية مع حماس خاصة في عام ٢٠٠٣ لإقناع حماس بتغيير

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول طبيعة هذه الاتصالات وأهدافها وطبيعة الدول التي تم الاتصال معها، وغير ذلك من التفاصيل انظر خالد الحروب، المرجع نفسه، ص ٢١٤ – ٢٢٠.

(١) "الدستور" الأردنية ، ٢٠٠٣/٦/٣٠، وفي بيان رسمي أصدرته حماس في ٢٨ أو ٢٠٠٣/٦/٢٩، تحدثت عن نفس هذا المضمون (راجع جريدة الدستور في هذين التاريخين) وحول المواقف الأوروبية وتميزها عن الأمريكية انظر "أسباب التهديد الأوروبي لحماس"، فلسطين المسلمة، العدد السابع، تموز (يوليو) ٢٠٠٣، ص ١١.

مواقفها ولتجديد هدنة حماس مع إسرائيل ، وفي هذا السياق أشار الشيخ أحمد ياسين أنه "كان هناك اتصالات مع الأوروبيين لتجديد الهدنة ضد إسرائيل ورفضت حماس ذلك"[1]. واستمرت هذه الاتصالات قبل وبعد وضع حماس على قائمة المنظمات الإرهابية في سبتمبر ٢٠٠٣ [2].

من المؤشرات الهامة على أن حماس أصبحت ذات حضور ودور في الحراك والمعادلة الدولية تجاه المنطقة وأصبحت فاعلاً إقليمياً وذات حضور محوري في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، هو حجم رد الفعل الشعبي والرسمي الإقليمي والإسلامي والدولي ضد اغتيال الشيخ أحمد ياسين. وبالرغم من أن الاتحاد الأوروبي كان يعتبر حماس "منظمة إرهابية" إلا أن هذا الحضور لحماس دفع قادة الاتحاد الأوروبي إلى إدانة الاغتيال، والأمين العام للأمم المتحدة وكافة القادة في العالم العربي والإسلامي، وحتى أن مجلس الأمن جعل قضية الاغتيال على أجندته في جلسة ؟؟؟ وأصدر إدانة لعملية الاغتيال.

وحتى عند دخول حماس السلطة/ الحكومة والمعادلة الدولية ويقول خالد مشعل في ذلك ؟؟؟ (مقال فتحي هويدي). وبالرغم من وضع حماس على قائمة المنظمات الإرهابية إلا ان الاتصالات بين حماس والأوروبيين استمرت بشكل غير علني مما يؤشر على أهمية حضور حماس وأنها أصبحت لاعباً أساسياً في المنطقة لا يمكن التجاوز عنه، وازداد هذا الأمر حضوراً وأهمية وفاعلية بعد أن شكلت حماس حكومة فلسطينية ٢٠٠٦ وحكومة وحدة وطنية عام ٢٠٠٧، وبالرغم من محاولات الحصار السياسي والاقتصادي الأمريكي والأوروبي.

---

(١) مقابلة مع قناة العربية مع الشيخ احمد ياسين، ٢٠٠٣/٩/٧، حيث أشار الشيخ ياسين في مقابلة مع العربية في ٢٠٠٠/٩/٧، أنه كان هناك اتصالات مع الأوروبيين لتجديد الهدنة مع (إسرائيل ورفضت حماس ذلك. وقد كلن ذلك قبل فترة قصيرة من وزراء الخارجية الأوربيين بوضع الجناح السياسي لحماس ضمن قائمة الإرهاب (٢٠٠٣/٦/٥) ، ويعلق الشيخ ياسين في هذه المقابلة أيضاً على هذا القرار الأوروبي بأن أوروبا انزلقت وخضعت للضغوط الصهيونية .

(٢) انظر على سبيل المثال ما ذكر خالد مشعل، موسى مرزوق، حول الاتصالات مع الأوروبيين.

إن فوز حماس بأغلبية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وتشكيل حكومة حماس للحكومة الفلسطينية عامي ٢٠٠٦ ثم حكومة وحدة وطنية عام ٢٠٠٧ أحدث قفزة نوعية دولية أخرى لحركة حماس أو تطورت الاتصالات الدولية والإقليمية وأصبح هناك اهتمام دولي كامل بهذه الحركة، واللافت للنظر أن حماس كعنصر أساسي في معادلة التنافس الروسي الأمريكي حول المنطقة، كما أن اتفاق مكة بين حركة حماس وحركة فتح كان محوراً أساسياً في الخطاب الدولي الأمريكي والأوروبي والإقليمي تجاه المنطقة.

وتطورت اتصالات حماس مع المحيط الدولي وخاصة المبادرة الروسية في استقبال قادة حماس عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وعقد محادثات على مستوى وزير الخارجية الروسية، وعكس اهتمام الطرفين في تعزيز هذه الاتصالات والاتجاهات[١]. وأصبح خطابها مباشر مع اللجنة الرباعية وبعد تشكيل حكومة حماس للحكومة الفلسطينية عام ٢٠٠٦، وحكومة الوحدة الوطنية عام ٢٠٠٧، وبعد دخول حماس للسلطة أوضحت رؤيتها للمحيط والعلاقات الدولية وللمنظمات الدولية وفق بيانها الحكومي الأول ٢٠٠٦ والثاني ٢٠٠٧ على أساس: التوجه نحو المزيد من المشاركة والانفتاح مع المحيط الإقليمي العربي والإسلامي والمجتمع الدولي بكافة مؤسساته وقواه الدولية، والتاكيد على الحوار مع هذا المحيط الخارجي، ومحاربة كافة أشكال العزلة الذاتية السياسية والفكرية أو الثقافية. ويتمثل هذا التوجه بوضوح في بيانات الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس للحصول على ثقة المجلس التشريعي الفلسطيني عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. حيث أشار رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية في بيانات حكومته الأولى إلى: "حرص الحكومة على إقامة علاقات سليمة ومتينة مع مختلف دول العالم وكذلك مع المؤسسات الدولية بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والمنظمات الدولية باختلاف مجالات عملها بما يهدف غلى تعزيز السلم والاستقرار العالمي، كما أن الاتحاد الأوروبي قدم العديد من المساعدات لشعبنا الفلسطيني، ودعم حقه في الحرية والاستقلال وكانت له مواقف جادة في توجيه الانتقادات لسياسات

---

(١) يعلق الطرفين على هذه الاتصالات والمحادثات بقولهما (راجع الأوراق من الانترنت).

الاحتلال، لذا فإننا معنيون بعلاقة قوية ومتينة مع الاتحاد الأوروبي، غير أننا نتوقع من الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في بعض سياساته المتبعة بشان الصراع في المنطقة حيث نتوقع منه دوراً أكبر في ممارسة الضغط على سلطات الاحتلال لسحب قواتها من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ووقف الممارسات المتكررة بحق شعبنا، كما نطالب المجتمع الدولي وخصوصاً اللجنة الرباعية أن تنحاز غلى قيم العدل والغنصاف من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في المنطقة، وألاّ تنحاز إلى طرف على حساب طرف آخر، وأن تتوقف عن التلويح بفرض عقوبات على الشعب الفلسطيني بسبب خياره الديقراطي. كما نثمن موقف روسيا كعضو في اللجنة الرباعية التي اختارت سبيل الحوار بدلاً من التلويح بالتهديد والوعيد وأبدى استعداد الحكومة للحوار مع اللجنة الرباعية والبحث عن كافة السبل لإنهاء حالة الصراع و إقرار الهدوء في المنطقة"[1].

وفي بيان حكومة الوحدة الوطنية إلى المجلس التشريعي في ٢٠٠٧، أشار إسماعيل هنية أيضاً إلى أن حكومته تؤكد على "اعتزازها بعمقها العربي والإسلامي وتقديرها للدعم العربية والإسلامي سياسياً واقتصادياً وإعلامياً، وتحرص الحكومة على الالتزام بتفعيلدورها في كل من الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وتتطلع إلى اجتماعات القمة العربية الذي سيعقد في الرياض نهاية هذا الشهر باتخاذ قرارات تنهي الحصار وتحمي وتدعم اتفاق مكة المكرمة، كما ان الحكومة تفخر بالروابط الدولية المتنوعة التي تعمقت عبر الدعم الدولي لشعبنا وحقوقنا المشروعة، وستعمل الحكومة على إقامة علاقات سليمة ومتينة مع مختلف دول العالم ومع المؤسسات الدولية بما فيها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الدولية والإقليمية وبما يساعد شعبنا على نيل حريته واستقلاله، ويساهم في تعزيز السلم والاستقرار العالمي. كما تؤكد الحكومة على التزامها بالموروث الحضاري القائم على التسامح والتعايش والحوار بين الحضارات، واحترامها للقانون الدولي والقانون الإنساني بما ينسجم مع قيمنا و أعرافنا وتقاليدنا الأصيلة، إن الاتحاد الأوروبي قدم كثيراً من المساعدات لشعبين الفلسطيني، ودعم حقه في الحرية والاستقلال وكانت له مواقف جادة في توجيه الانتقادات لسياسات الاحتلال، وهذا

---

(١) جريدة القدس، ٢٠٠٧/٢/١٩، العدد ١٣٤٧١.

أيضاً ما اعتمدته كل من: روسيا والصين واليابان في سياستها الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، ومن هنا فإن الحكومة حريصة على إقامة علاقات متينة مع الاتحاد الأوروبي وكل من: روسيا الاتحادية والصين الشعبية واليابان والهند ودول أمريكا اللاتينية، ونتوقع منهم اتخاذ خطوات عملية لرفع الحصار عن شعبنا وممارسة الضغط على سلطات الاحتلال من أرضنا المحتلة، ووقف الممارسات العدوانية المتكررة بحق شعبنا، كما أن الحكومة ستحرص على تطوير العاقة مع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن. وتدعو الحكومة الإدارة الأمريكية إلى ضرورة إعادة النظر في موقفها من القضية الفلسطينية وإلى ضرورة احترام خيار الشعب الفلسطيني الذي تجسده حكومة الوحدة الوطنية،والتوقف عن سياسة الكيل بمكيالين مع تطلع الحكومة إلى علاقات طيبة بين الشعبين الفلسطيني والأمريكي"[1].

إن ذلك كله يعرض بوضوح دور حركة حماس في نقل الحركة الإسلامية إلى حضور ومشاركة في البيئة الدولية، وإلى مساهمة في إنضاج رؤية وسياسات الحركة الإسلامية تجاه العلاقات الدولية.

أحداث ١١ سبتمبر وظاهرة الإسلام السياسي :

إن الظاهرة موضع الدراسة (الحركة الإسلامية) تختلف عن ظاهرة "ابن لادن" من حيث موضوع اللجوء إلى العنف المسلح ضد الأنظمة الحاكمة للتغيير، وهي لم تكن طرفاً مباشراً في الصدام مع أمريكا، ولكن يمكن القول أن أحداث سبتمبر خلقت "توتراً كبيراً" واستقطاباً بين الحركة الإسلامية من جهة، وأمريكا وقوى التحالف الغربي من جهة أخرى. كما أنها عززت من "الفجوة" أو "العداء" السياسي والثقافي بين الطرفين، مرحلياً على الأقل، وفي نفس الوقت أدت هذه الأحداث إلى جعل وإدخال الظاهرة (الحركة الإسلامية) بكافة أطرافها ورؤاها كلاعب Actor في السياسة الدولية، وإدخالها إلى موقع الحدث والاحتكاك المباشر في حراك السياسة الدولية، وإن كان هذا الحضور والمشاركة غير متكافىء، وفي موقع دفاعي للظاهرة. ولكن في نفس الوقت دفعها للتفكير برؤية استراتيجية وأكثر عمقاً تجاه

---

(١) جريدة القدس، ٢٠٠٧/٣/١٨، العدد ١٣٤٩٨.

التفاعلات الدولية وإلى ضرورة مشاركتها قدر الإمكان في المتغيرات الإقليمية والدولية.

الموقف من النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية والمنظمات الدولية:

(التشكيل في النظام والانتقاد مع عدم الرفض المغلق لها وإنما التعامل معها).

في هذه المرحلة كان لا بد أن تعبر ظاهرة الإسلام السياسي عن طروحاتها تجاه ظهور ما يُعرف "بالنظام الدولي الجديد" و"الشرعية الدولية" وما ارتبط بها من منظمات وهيئات دولية كالأمم المتحدة وحلف الناتو، حيث عبرت عن التشكيك والرفض لهذا النظام الدولي الجديد والمخاوف من أهدافه، ونظرت إلى طبيعته على أنه نظام أحادي القطبية يقوم على الهيمنة الأمريكية عليه، والابتعاد عن الشرعية الدولية ومؤسساتها وبشكل خاص الأمم المتحدة، وفي نفس الوقت اتهام الأمم المتحدة بالخضوع للهيمنة الأمريكية وبالقصور والعجز والازدواجية في التعامل مع قضايا العالم العربي والإسلامي. إلا أنها في نفس الوقت لم تكن تغلق الباب كلياً تجاه منظمة الأمم المتحدة. فهي لم تكن تدعو إلى مقاطعة هذه المنظمة (المنظمات الدولية) أو عدم التعامل معها. وإنما كانت تدعوها إلى تصويب سياساتها وقراراتها، والاستقلالية وعدم الازدواجية في المعايير تجاه قضايا العالم العربي والإسلامي وخاصة تجاه قضية فلسطين والعراق. (ماذا عن الموقف ومرحلة ما قبل حرب الخليج ١٩٩٠/ الخطاب قبل ذلك كان عاماً أما في هذه المرحلة فهو محدداً).

يشير أحد رموز الحركة الإسلامية، راشد الغنوشي، حول طبيعة هذا النظام الجديد ومعالمه وطبيعة دور الأمم المتحدة فيه بقوله "لقد برزت من خلال أحداث الخليج الثانية ١٩٩٠ ملامح واضحة لما يسمى النظام الدولي الجديد، أشد فداحةً ونكالاً من النظام الدولي القديم الذي قام لاستبعاد الإسلام وعلى أنقاضه، إرادة انفراد دولة واحدة، الانفراد بالسلطة والهيمنة على مصائر العالم انفراداً شمولياً عسكرياً، واقتصادياً، وإعلامياً، وسياسياً، على نحو تبدو معه الأمم المتحدة لأول مرة منذ نشوئها حكومة حقيقية دولياً لها رئيس هو رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وسلطتها التشريعية المحكومة بالقرار الأمريكي-

مجلس الأمن-وأدواتها التنفيذية: الجيش الأمريكي وسائر اللجان الأممية،ولها جهازها المالي: البنك الدولي وسائر المؤسسات الاقتصادية العملاقة، ولها جهازها الإعلامي العملاق ... إن تحول الأمم المتحدة من حكومة الأمم المتحدة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، أبرز معلم من معالم النظام الدولي الجديد. إن النظام الدولي الجديد، من حيث مضمونه الفكري أو أيدولوجيته أو دينه، ليس جديداً، إلا من حيث القوة التي اكتسبتها أيدولوجية حقوق الإنسان من خلال السيطرة الأمريكية على العالم، ومحاولة تغليف هذه السيطرة المادية بغلاف أيدولوجي هو حقوق الإنسان. مطلوب للعالم الإسلامي في النظام الدولي الجديد أكثر من أي وقت مضى: المراقبة الدقيقة لحركة تطوره لمنعها صوب العلم والتقدم والحرية والقوة والطهر أي الإسلام بالخلاصة، ودفعه مقابل صوب مزيد من التجزئة والفتن الداخلية والتخلف والانحراف الديني والاستبداد السياسي والفساد الاخلاقي[1].

وفي بيان صادر عن ممثلو الحركات الإسلامية حول حرب الخليج ١٩٩٠، عبر البيان عن طبيعة مواقف الظاهرة إلى هذه النظام الدولي الجديد والشرعية الدولية والأمم المتحدة بقوله:

"تستنكر الأمة الإسلامية انحياز الشرعية الدولية المزعومة لصالح الكيان الصهيوني وتخويله استخدام الإرهاب ضد الشعب الفلسطيني، كما تستنكر الأمة تجاوز الولايات المتحدة لحدود هذه الشرعية المزعومة التي تتحكم هي فيها .... رفض أي نظام دولي يُوضع للأمة، والتصدي لمحاولات التحكم في مصائرها، لأن ذلك من أخص المهمات التي ينبغي للأمة الاضطلاع بها استقلالاً وتوكلاً على الله .....-المطالبة بإعادة النظر في تكوين مجلس ونظم الأمم المتحدة التي تتيح لبعض دول كبرى أن تنقض أي اتجاه دولي مهما كانت شرعيته ظاهرة، وان تتحكم في سياسات المنظمة الدولية مما أضّر بمشكلات الأمة الإسلامية على وجه الخصوص[2].

---

(١) راشد الغنوشي، مجلة القدير، السنة ٢، الأعداد ١٤، ١٥، ١٦، (حزيران / يونيو ١٩٩٧) نقلاً عن زكي أحمد، النظام العالمي الجديد في تصور الإسلاميين العرب، مجلة المستقبل العربي، مارس ١٩٩٢، عدد ١٥٧ ، ص ١٣٧.

(١) البيان الثاني حول حرب الخليج ١٩٩١/٢/١٧، مرجع سبق ذكر.

ويشير أحد قيادات الحركة الإسلامية في الأردن-إسحق الفرحان-إلى أن من أهم معالم القرن الحادي والعشرين هو "انهيار التوازن الدولي، وتفرد أميركا بقيادة النظام العالمي الجديد (عالم أحادي القطبية)، مما جعلها تمارس على كثير من دول المنطقة استعماراً سياسياً واقتصادياً غير مباشر" والمهم في هذا السياق هو ما يطرحه من رؤى في كيفية التعامل مع هذا النظام الدولي الجديد في سياق تحديده لأولويات العمل الإسلامي في القرن الحادي والعشرين بأهمية إسهام (العمل الإسلامي) في "تلمس معالم التوازن الدولي الجديد في قوى كامنة، كالصين، والوحدة الأوروبية، وغيرها"[١]. وهو هنا يطرح رؤية استراتيجية للحركات الإسلامية للدخول في معترك السياسة الدولية، وبناء تحالفات أو علاقات مع قوى ذات إمكانيات دولية تسمح لها بأن يكون لها دوراً واعداً أو فاعلاً في مستقبل النظام الدولي. مع تقديره لمحدودية الدور الذي يمكن أن تقوم الظاهرة في تغيير معالم التوازن الدولي. وهناك من يرى من مفكري وقيادات الحركات الإسلامية أن آلية مواجهة المشروع الإسلامي للنظام الدولي الجديد في ضوء محدودية الإمكانيات، من خلال تفعيل دور الانظمة العربية والإسلامية وتجيير هذا الدور لصالح المشروع الإسلامي، حيث يشير أحد أهم رموز الحركة الإسلامية في لبنان إلى أن "عدم وجود مشروع إسلامي موحد يجعل الحركة الإسلامية غير متكافئة في المرحلة الراهنة مع حجم التحدي الذي فرضته القوى الدولية، ومواجهتها كما قلت يتطلب وجود مشروع يلحظ أمراً جوهرياً هو الوصول بالقرار الإسلامي إلى مستوى القمة، أي أنه يتوجب تفعيل دور الأنظمة العربية الإسلامية وبالتالي تكريس إمكانياتها البشرية والمالية على امتداد العالم العربي والإسلامي لصالح المشروع الإسلامي الجامع[٢].

---

(١) اسحاق الفرحان، "أولويات العمل الإسلامي على أبواب القرن الحادي والعشرين"، في إسحاق الفرحان، مواقف وآراء سياسية: في قضايا وطنية وعربية وإسلامية"، الجزء الثاني، دار الفرقان، عمّان، ١٩٩٨، ص١٨٩. ومن المفيد الاطلاع حول خلاصة لرؤية الإسلاميين حول النظام العالمي الجديد في زكي أحمد، "النظام العالمي الجديد في تصور الإسلاميين العرب"، مرجع سابق ذكر، ، ص ١٤٠ –١٤١.

(٢) البلاد، السنة ١، العدد ٣٦ (نيسان / إبريل ١٩٩١) نقلاً عن احمد زكي، مرجع سابق ص١٣٩ –١٤٠.

عموماً أصبح الخطاب السياسي الدولي للحركة بعد الحرب الباردة أو ظهور ما يسمى النظام العالمي الجديد وأحداث ١١ سبتمبر، يحتوي على العديد من المصطلحات الدولية المعاصرة مثل: الشرعية الدولية، المنظمات الدولية والإقليمية، والأمم المتحدة، الإرهاب الدولي، مجلس الأمن، النظام الدولي أو العالمي، التعاون الدولي القانون الدولي، صراع الحضارات، الإرهاب الدولي، التعاون الإنساني، الأمن والسلم العالمي، العولمة، صندوق النقد الدولي، منظمة التجارة العالمية وغيرها من مصطلحات السياسة الدولية المعاصرة، واستخدم هذه المصطلحات في خطاب الحركة، يشير إلى تفاعل الحركة مع المجتمع الدولي والسياسة الدولية[١].

أما بما يتعلق بأحد مكونات هذا النظام الدولي ومؤسساته، وهي منظمة الأمم المتحدة فإن الحركة الإسلامية تطرح رؤية حول كيفية التعامل مع الأمم المتحدة، فبالرغم من انتقادات الحركات الإسلامية للأمم المتحدة وانتقاد سياساتها والكثير من قراراتها، إلا أنها لم تعبر عن موقف مبدئي رافض لها. و إنمّا عبرت عن مجالات رؤى وسياسات "براغماتية" تتقاطع مع المصلحة الإسلامية أو مصلحة القضايا العربية والإسلامية. ويلخص أحد قادة حركة حماس على سبيل المثال سياسات الحركة تجاه الأمم المتحدة قبل وصولها إلى السلطة بقوله:

"فنحن نقبل بأي قرار عربي أو إسلامي أو دولي ينسجم مع حقوقنا وثوابتنا، ونرفض في الوقت نفسه أي قرارات تتعارض معها، لذلك فنحن لا نقبل تلك القرارات جملة واحدة ولا نرفضها كذلك. وهو ما يؤكد أننا نتعامل مع الأمور بإيجابية، ولا أرى في موقفنا هذا أي

---

(١) انظر على سبيل المثال، البرنامج الانتخابي للإخوان المسلمين في مصر، ٢٠٠٥ ، رسالة من المرشد العام للإخوان المسلمين إللى الرئيس الامريكي جورج بوش، ٢٠٠١/١٠/١٠، السياسات العامة لحزب جبهة العمل الإسلامي (الأردن) التي أقرها المؤتمر العام الأول للحزب ٢٠٠١/١٢/٢٨ ، رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن، ٢٠٠٦.

تناقض"[1]. عموماً توجد عدم ثقة ومصداقية للأمم المتحدة النظام الدولي من قبل الحركة،وهذا موقف أقرب إلى الرأي العام العربي. فبالرغم من انتقاد الحركة لمنظمة الامم المتحدة واتهامها بالقصور أو العجز والازدواجية في المعايير تجاه القضايا العربية وخاصة الصراع العربي-الإسرائيلي، وحصار العراق خلال التسعينات، فإن الحركة الإسلامية من حيث المبدأ كانت تدعو إلى العمل والتعاون مع الأمم المتحدة ولكن وفق رؤية تقوم على استقلالية هذه المنظمة خاصة من الهيمنة الأمريكية، ومعالجة جوانب القصور فيها.

فعلى سبيل المثال، حددت السياسات العامة لحزب جبهة العمل الإسلامي في الأردن في مؤتمره العام الأول للحزب نهاية ٢٠٠١ ،نظرية وسياسته تجاه الأمم المتحدة بقوله: "إن الاختلالات والتشوهات التي أصابت هيئة الأمم المتحدة، ولا سيما في العقدين الأخيرين تتطلب تبني استراتيجية داعية إلى تحقيق استقلال هيئة الأمم المتحدة والمجالس والمنظمات المنبثقة عنها، وتحريرها من هيمنة بعض الدول الكبرى عليها، ووضع حد لحق النقض الفيتو الذي تستأثر به بعض الدول مما يرسخ دكتاتورية هذه الدول واستبدادها"[2]. كانت نظرة الحركة الإسلامية، بالرغم من هذا التحفظ للحركة تجاه أداء وخلل الأمم المتحدة، إلا أن كانت مبادئها تدعو إلى التفاعل الإيجابي مع المنظمات الدولية والإقليمية، ويظهر ذلك في دعوة الإخوان المسلمون في الأردن في وثيقة تعكس رؤيتهم للإصلاح في الأردن في مجال السياسات والعلاقات الخارجية، إلى "ضرورة ممارسة سياسة

---

(١) مقابلة مع عضو المكتب السياسي لحركة حماس، محمد نزل، مجلة المجتمع الكويتية، ١٩٩٣/٣/٢٣.

(١) السياسات العامة لحزب جبهة العمل الإسلامي، مرجع سابق.

الانفتاح السياسي والاقتصادي على مستوى العالم والمشاركة في عضوية مختلف المنظمات الدولية والإقليمية التي تحقق مصالح البشرية والمصالح العُليا للأمة العربية والشعب الأردني"[1]. وكما سبق الإشارة إلى الاتصالات وعلاقات التعاون بين مفوض العلاقات السياسية الدولية للإخوان المسلمين وبين مساعد الامين العام للأمم المتحدة في مشكلة جزر حنيش، وإن كان هذا التعاون في إطار أو سياق مبادرة فردية للمفوض إلا أنه يعكس موقفاً مرناً أو إيجابياً للظاهرة واستعدادها للتعاون من الأمم المتحدة في إطار ما يراه الطرفين مصلحة مشتركة أو ضرورة تدفعهما للتعاون في قضية ما[2]. وربما من المفيد هنا الإشارة إلى رؤية الحركة لدور حلف الناتو واعتباره أحد مؤسسات النظام الدولي الجديد، عموماً فإن موقف الحركة الإسلامية تجاه حلف الناتو ودوره في المنطقة وفهم سياساته تجاه المنطقة، في مرحلة الحرب الباردة لم يكن لدى الظاهرة اهتمام أو مجال للتفكير في هذا الأمر أو دراسته إلا أن نظرة الظاهرة كانت شبه غائبة وإن كانت تدور حول عدم الثقة والسلبية تجاه هذه المنظمة بصفتها خاضعة لهيمنة أمريكا. وكذلك الأمر نسبياً بالنسبة لمنظمة

---

(٢) رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن، ٢٠٠، المحور الخامس عشر، البند السابع،

(٣) هذا الموقف تجاه الامم المتحدة والشرعية الدولية يمثل احد الاتجاهات الموجودة على ساحة العمل الإسلامي، فهناك اتجاهات إسلامية اخرى معارضة تماماً لها أو الاقتراب منها من امثال طروحات حزب التحرير، فعلى سبيل المثال كتاب أحمد يوسف ص ١٤٣، ٤٨٦، ٨٤٧.

حلف الناتو تجاه ظاهرة الحركة الإسلامية وإن اهتمام الناتو بالظاهرة جاء لاحقاً، نتيجة متغيرات دولية تعلقت بانتهاء الحرب الباردة وما نتج عن ذلك من تغيير استراتيجي في دور وبرامج ومهام حلف الناتو. وكذلك بروز ظاهرة العنف الدولي أو الإرهاب في دول أعضاء في حلف الناتو. وأول مظاهر الاهتمام بالظاهرة من قبل حلف الناتو كانت مع تصريحات الأمين العام للحلف عام ١٩٩٥ العدائية نحو ما يسمى ظاهرة "الخطر الإسلامي الجديد" وهذه كانت البداية الأولى نحو العلاقة بين الطرفين، ولكن كانت بداية سلبية وعدائية أو صراعية، ولاحقاً تطور الأمر إلى أعمال ميدانية لحلف الناتو في دائرة العالم الإسلامي مثل أفغانستان، إلا أن دور الحلف في كوسوفو لم يكن موضع نقد من قبل الحركة.

موقف الحركة من السياسة الأمريكية

أما فيما يتعلق بمواقف ورؤية الحركة الإسلامية تجاه السياسة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (مرحلة النظام الدولي الجديد – الاحادي القطبية) كانت تعكس عدائية أكثر ورفضاً ومقاومة أشد عنها في مرحلة الحرب الباردة أو النظام الدولي ثنائي القطبية، خاصة بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وما تبعه من غزو أمريكي لأفغانستان عام ٢٠٠٢ ومن ثم الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ واستمراره في احتلال العراق، وكذلك الدعم الأمريكي اللامحدود والمستمر للكيان الصهيوني. بما في ذلك الغزو الإسرائيلي للبنان في حربه مع حزب الله عام ٢٠٠٦، وكذلك الحصار الأمريكي بكافة أشكاله للحكومة الفلسطينية المنتخبة بقيادة حماس عام ٢٠٠٦،وكذلك مقاطعة حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بقيادة حماس في مارس عام ٢٠٠٧، وغيرها من الأحداث والمواقف، كانت تعمل على تعزيز وتأكيد المواقف والرؤية السابقة للحركة الإسلامية بل زيادة رفضها وحدتها المقاومة للسياسة الأمريكية ودورها وهيمنتها في

السياسة الدولية والنظام الدولي عموماً، ولسياسة العدوان تجاه المنطقة العربية خصوصاً، ودعوتها للتصدي لهذه السياسة ومقاومتها.

وكانت ترفض هذه السياسة الأمريكية وتتهمها بالعدوان والاحتلال والتي تقوم بانتهاك سيادة الدول، وانتهاك "الشرعية الدولية"، والعداء لحقوق العرب والمسلمين، و كانت تعتبر أن مصدر العداء والكراهية للسياسة الامريكية وما نتج عنها من بعض الاعمال الإرهابية في المنطقة سببه طبيعة هذ السياسة الامريكية، ويلخص بيان للإخوان المسلمين حول تفجيرات الرياض ٢٠٠٣ مواقف الحركة ورؤيتها تجاه هذه السياسة الأمريكية ونتائجها، حيث يرى الإخوان ضرورة التاكيد على أن السياسة الامريكية التي تقف موقف العداء لحقوق العرب والمسلمين في "استقلال وحرية وامن اوطانهم، هي سبب رئيس في بعث روح العداء والكراهية لأمريكا، خاصة وقد اكدت أمريكا انحيازها غير المحدود للكيان الصهيوني الغاصب في فلسطين، ومصادرة كافة حقوق الشعب الفلسطيني في أرضه وديارهكما استباحت اجتياح أفغانستان وهدم وتدمير قراها ومدنها واحتلال أراضيها، ثم عمدت إلى غزو العراق واجتياح ارضه وديارهومصادرة حق شعبه في الحرية والامن!! وصارت تبعث بتهدياتها وإنذاراتها لكافة دول العرب والمسلمين، ومن ثم يؤكد الإخوان ضرورة الحفاظ على قيم الحق، والعدل، والإنصاف، والمساواة، واحترام حق الشعوب والاوطان في الحرية، والأمن، والاستقلال، والكف عن مزاولة الضغوط والتهديدات إزاء الدول العربية والإسلامية أو التدخل في شؤونها"[1]، وتعبر الحركة الإسلامية عن رؤيتها لطبيعة الاهداف الامريكية-البريطانية في المنطقة العربية في مرحلة مابعد احداث سبتمبر من خلال عملية احتلال العراق وقبلها "مثل الاحتلال العسكري الأمريكي-البريطاني وحلفاؤهما للعراق اعتداءً على حرمة الأرض العربية وعلى حرمة شعوبها وثرواتها وكرامتها وسيادتها، وبرغم

---

(١) بيان الإخوان المسلمين حول تفجيرات الرياض ٢٠٠٣/٥/١٤، ولمزيد من التفاصيل حوا هذه المواقف يمكن الرجوع إلى بيان الإخوان المسلمين "بشأن العدوان الغاشم على العراق" بتاريخ ٢٠٠٣/٣/٢٠، ولمزيد من التفاصيل راجع كتاب السياسة الخارجية للحركات الإسلامية، ص ٢٠ وكتاب "رؤية الحركة االإسلامية للإصلاح في الأردن"، مرجع سابق.

الاتفاق العام على أهداف هذا الاحتلال غير الشريفة واللاإنسانية، وعلى الأخص فيما يتعلق بمحاصرة المشروع العربي الإسلامي النهضوي وتمزيق الامة والتحكم في سياساتها، ونهب النفط والثروات العراقية، وحماية ودعم الكيان الصهيوني وتوسيع نفوذه، وتثبيت أقدامه على أرض الخليج العربي ومياهه ومحاصرة المقاومة في فلسطين ولبنان، وحرب الممانعة لبعض الدول العربية وإعادة تشكيل المنطقة سياسياً وتغيير هويتها الثقافية"[1]. يلخص احد التقارير الصادرة عن المراكز البحثية المقربة من الحركة الإسلامية أنه "وبالرغم من مواقف وسياسات الحركة تجاه السياسة الامريكية، ومعارضتها للمخطط الامريكي الصهيوني وتنديدها بالممارسات الإسرائيلية في فلسطين والسياسة الامريكية في العراق وغيرها، إلا أن الجميع يعلم أن الجماعة لم تقدم على أي عمل مباشر ضد الولايات المتحدة أو مخططها او مصالحها، ولا يزال رفضها يقع في دائرة الممارسة الديمقراطية السلمية من وجهة النظر الغربية، ولا يعتقد أن الجماعة ستقدم على أي عمل يشكل تهديداً مباشراً وصريحاً للمصالح الأمركيية في المنطقة أو خارجها"[2].

عموماً تعكس/ تعبر ادبيات الحركة الإسلامية عن رؤيتها حول أهم سمات النظام العالمي الجديد بعدّة سمات منها ما يتفق بعضهامع الرؤية الرسمية للنظام السياسي العربي والاتجاهات السياسية للحركات العربية العلمانية، ومن هذه السمات[3]:

١. ازدواجية المعايير لدى السياسةالغربية الدولية عموماً والامريكية خصوصاً بما في ذلك مؤسسات الأمم المتحدة في التعامل مع قضايا المنطقة العربية

٢. الهيمنة الامريكية على توجيه السياسات العالمية عموماً والعربية خصوصاً ومحاولة فرض مواقفها وأهدافها بكافة الوسائل بما فيها القوة العسكرية، مع غياب لقوى التوازن الدولي والتعددية الدولية الفاعلة.

---

(٢) رؤية الحركة الإسلامية للإصلاح في الأردن، مرجع سابق ذكر.

(١) مركز المنظور السياسي للدراسات والاستشارات، ليدز، بريطانيا، الملف السياسي، السنة الأولى، العدد التاسع، سبتمبر/ ايلول ٢٠٠٣.

(٢) الأدبيات السابقة/ المراجع السابقة في الصفحة السابقة.

٣. هشاشة أو ضعف قدرة المنظمات الدولية في مقاومة المشروع الامريكي وفي غالب الأحيان خضوع المنظمات الدولية وتحولها إلى إداة من ادوات السياسة الامريكية والنظام العالمي، وخاصة البنك الدولي والامم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية وحلف الناتو.

٤. انتهاكات لسيادة الدول واستقلالها وفق شعارات إنسانية مثل حقوق الإنسان أو المحافظة على الأمن والسلم الدوليين، والحرب على الإرهاب.

٥. حماية الكيان الصهيوني وامنه.

المعوقات وتحديات فعالية الظاهرة (الحركة الإسلامية) على الساحة الدولية هناك مجموعة من المعوقات والتحديات التي لعبت دوراً هاماً في ضعف فعالية الظاهرة وتطور دور ومشاركة الظاهرة على الصعيد الدولي، ومن أهم هذه المعوقات:

أولاً: المعوقات الداخلية:

١) محدودية الممارسة و"الخبرة" للظاهرة في مجال العلاقات الدولية، بالإضافة إلى ظاهرة الفقر المدقع لدى الوسط القيادي للحركة الإسلامية في التخصصات العلمية المتعلقة بالكشف عن عناصر معادلة التغيير "مثل ...علاقات دولية"[١]. هذا الامر ضعف الخبرة والممارسة ومحدودية المتخصصين في مجال العلاقات الدولية جعل قراءة الظاهرة للعلاقات الدولية بحسب رأي أحد رموزها غير "محكومة بقراءات علمية في موازين القوى واستعدادات الناس، إن القراءة الجادة في موازين القوة بين امتنا واعدائها تكشف عن خلل فادح لصالح الطرف الآخر. ولكن الميزان متحرك باستمرار وهو يتجه إلى تحولات مهمة لصالح أمتنا[٢]. وفي هذا السياق يُشار إلى شخصيات القيادة الدولية للظاهرة تستطيع أن تفرض على المحيط الدولي والغرب خصوصاً حضوراً واهتماماً وشخصيات تمتلك قدرات ومهارات ورؤى ساسية وفكرية استراتيجية واضحة وتمتلك أدوات اتصال

---

(١) راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، مرجع سابق، ص٩٩.

(٢) المرجع نفسه، ص٩٩.

مع الآخر (لغات اجنبية) وخطاب سياسي معاصر، وذات طبيعة كارزمية وهذا كله لعب دوراً في ضعف تأثير الظاهرة.

٢) ضعف وغربة أو "اغتراب" الخطاب السياسي الإسلامي للظاهرة تجاه البيئة الدولية، فالخطاب الإسلامي عموماً وحتى حرب الخليج الثانية ومنتصف التسعينات كان يتسم بالبعد عن لغة السياسة الدولية والمصطلحات المعاصرة مثل حقوق الإنسان، الشرعية الدولية، العولمة، القانون الدولي، المنظمات الدولية. وكان خطابها جامداً وغريباً عن مفاهيم البيئة الدولية، وإن كان في مرحلة التسعينات وما بعدها تعدل أو تطور هذا الخطاب ومفرداته بشكل كبير.

٣) شبه غياب او محدودية وجود المؤسسات والاجهزة اللازمة للعمل الدولي لدى الحركة الإسلامية، مثل مراكز الأبحاث السياسية ومؤسسات العلاقات العامة ومؤسسات معنية بالشؤون الدولية (السياسية والاقتصادية والإعلامية)، بنوك معلومات، الإعلام الدولي، ولكن في السنوات الأخيرة ظهر الاهتمام لدى الظاهرة ببناء بعض هذه المؤسسات وخاصة في اميركا،الأردن، مصر، وإن كانت ما زالت محدودة الفعالية والدور، وهو ما يعكس شعور الحركة بالحاجة لهذه الأدوات في ضوء حضور وإقحام الحركة في الحراك الدولي وازدياد تأثير السياسة الدولية عليها.

٤) محدودية آليات وقنوات احتكاك الحركة الإسلامية مع الآخر، أي محدودية القنوات والآليات (الرسمية وغير الرسمية) لفهم الطرف الآخر الخصم والبيئة الدولية لظاهرة الإسلام السياسي والعلاقات الدولية.

المعوقات الخارجية (البيئة العربية والإقليمية والبيئة الدولية)

١. الإرث التاريخي من الخوف والعداء الدولي (الغربي والشرقي) لظاهرة الإسلام السياسي، إن هناك تاريخ وإرث من العداء بين الظاهرة والقوى الدولية المهيمنة، سواء في مرحلة الصراع ضد الاستعمار البريطاني والفرنسي في النصف الثاني من هذا القرن، أو في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة، إن الغرب عموماً يخشى من القدرة الكامنة للإسلاميين على تقويض عملية السلام العربي الإسرائيلي واستقرار أنظمة الحكم الموالية للغرب، وعرقلة سبيل وصول الغرب إلى منابع البترول في الخليج،

وامتلاك اسلحة غير تقليدية، وممارسة أعمال إرهابية، ولربما تؤثر الاعتبارات الثقافية"[1] . ومما لا شك فيه أن أحداث أزمة الخليج عام ١٩٩٠/١٩٩١ وأحداث سبتمبر ٢٠٠١ وأحداث الخليج الثانية ٢٠٠٣ عززت من الفجوة بين الإسلاميين والغرب، أو زادت أزمة الثقة بين الطرفين.

٢. التفاوت الهائل في ميزان "القوة" لصالح القوى الدولية في المجال السياسي والاقتصادي والعسكري والإعلامي والتقني في مقابل محدودية "الإمكانيات المادية" لظاهرة الإسلام السياسي،هذا التفاوت أعطى القوى الغربية القدرة على تحجيم دور وفعالية الحركة الإسلامية في الساحة الدولية.

٣. الدعم الدولي للانظمة السياسية التسلطية في العالم العربي في معركتها مع المعارضة الإسلامية بكافة أشكالها، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى ما طرحه أحد المفكرين الإسلاميين في مجال الحديث عن العنصر الدولي والمواجهة، يقول "إذ دفع التسرع وسوء التقدير أي حركة إسلامية لأن تضع الحاكم (أي حاكم) أمام الخيار المحرج، فإما أن يعادي الدول والمؤسسات الأجنبية، أو يضرب الحركة الإسلامية، فإن الاحتمال الثاني هو الأيسر والأرجح، ذلك لأن الحركة الإسلامية لا يبكي عليها أحد، ولا تدخل في اهتمامات منظمات حقوق الإنسان، كما إن الحاكم المذكور لا يمكن أن يعترف أنه يفعل ذلك انسجاماً مع الظروف الدولية، لأن منطق الدولة وهيبة الحكم يفرضان عليه تحمل مسؤولية القرار وفلسفته والدفاع عنه"[2]، ومن هنا فإن هذه الانظمة لعبت دوراً أساسياً في تحجيم الدور السياسي الخارجي أو الدولي لظاهرة الحركة الإسلامية.

٤. إن العداء الدولي وعداء معظم الانظمة السياسية العربية للظاهرة دفعها للدخول في عملية استنزاف ومشكلات يومية، وكذلك الدخول في صراع حول أجندة محلية أو قطرية، وقضايا التحرر والاستقلال القطري، مما أضعف ذلك من قدرتها إلى الالتفات بشكل فاعل إلى التعامل مع العوائق الدولية أو المشاركة الفاعلة في العمل الدولي. وبقي تعاملها مع البعد الدولي بقدر ارتباطه

---

(١) فواز جرجس، "اميركا والإسلام السياسي"، مرجع سابق، ص ٣٨.

(١) كامل الشريف، خواطر عن الحركات الإسلامية.

وتـأثيره المباشـر فـي الأجنـدة القطريـة أوالقضـية الفلسـطينية وانعكاساتها على البيئة المحلية والإقليمية العربية والإسلامية.

٥. الحصار الدولي للظاهرة على الصعيد العملي والتشويه الإعلامي.

٦. محدودية الممارسة و"الخبرة" للظاهرة (الحركة الإسلامية) في مجال العلاقات الدولية، بالإضافة إلى "ظاهرة الفقر المدقع لدى الوسط القيادي للحركة الإسلامية في التخصصات العلمية المتعلقة بالكشف عن عناصر معادلة التغيير من العلاقات الدولية"[١]. إن ضعف الخبرة والممارسة، ومحدودية المتخصصين في مجال العلاقات الدولية لدى الحركة جعل قراءة الظاهرة للعلاقات الدولية بحسب رأي أحد رموزها غير "محكومة بقراءات علمية في موازين القوى واستعدادات الناس، إن القراءة الجادة في موازين القوة بين امتنا واعدائها تكشف عن خلل فادح لصالح الطرف الآخر. ولكن الميزان متحرك باستمرار وهو يتجه إلى تحولات مهمة لصالح أمتنا[٢]. وفي هذا السياق يُشار إلى شبه غياب شخصيات قيادة دولية للظاهرة تستطيع أن تفرض على المحيط الدولي والغرب خصوصاً حضوراً واهتماماً، وشخصيات وتمتلك قدرات ومهارات، ورؤى سياسية وفكرية استراتيجية واضحة، وتمتلك أدوات اتصال مع الآخر،وخطاب سياسي معاصر ، وذات طبيعة كارزمية، وهذا كله لعب دوراً في ضعف تأثير الظاهرة وضعف حضورها في الحراك الدولي.

٧. العداء والصراع بين المشروع الصهيوني والمشروع الديني والحضاري للظاهرة الإسلامية. إن هناك تاريخ أو إرث من الصراع الثقافي والمادي والحضاري بين الظاهرة الإسلامية ومشروعها الحضاري والمشروع الصهيوني تمركزت حول فلسطين. وبالتالي سخرت الصهيونية إمكانياتها الهائلة ضد محاربة الظاهرة الإسلامية، ويرى أحد رموز الحركة الإسلامية أن الحركة الصهيونية ترى "أن الإسلام هو العقبة المتبقية أمام مخططهم الجهنمي على العالم بعد أن افترقوا وأفسدوا كل الديانات، إن خطتهم تتلخص في استخدام عصا الغرب الغليظة

---

(١) راشد الغنوشي، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير، مرجع سابق، ص٩٩.

(٢) المرجع نفسه، ص٩٩.

لضرب مشروع نهوضنا وذلك من خلال توثيق تحالفهم مع الغرب، ودفعه للتصادم مع الإسلام لإضعاف الطرفين"[١].

٨. واقع الضعف العام الذي تعيشه الأمة العربية والإسلامية، والذي يلخصه أحد المفكرين الإسلاميين بقوله: "فلن يتيسر للمسلمين أن يستشرفوا مستقبلهم مادام مرتهناً من قبل الآخرين، والمسلمون اليوم مستضعفون: أقلياتهم المغتربة مفتونة في دار الكفر، وبعض أراضيهم الخالصة بل أغرها محتلة (أي فلسطين)، ونصيبهم من الشأن العالمي منقوص. والحرية وحقوق الإنسان والديمقراطية شعارات مرفوعة عالياً ولكنها من حق المسلمين كلمات حق يراد بها باطل"[٢]. ولا شك أن هذا الواقع أو الضعف يؤثر تأثيراً كبيراً على قدرات الظاهرة الإسلامية على الفعل الدولي، حيث يحرمها من مقومات هذه الامة، وكذلك يدفعها إلى الاستنزاف في معركة الإصلاح الداخلي لهذه الأمة. ولكن في نفس الوقت إن هذا الواقع يعتبر تحديات أمام الظاهرة لتطوير قدراتها نحو التاثير والفعل.

أهم السمات والخصائص العامة :

من خلال استعراضنا لعلاقة التفاعل وطبيعة الدور لظاهرة الإسلام السياسي تجاه البيئة والعلاقات الدولية يمكن ملاحظة عدد من السمات والخصائص العامة، أهمها:

- يغلب على مواقف ودور وسياسات وحركة الظاهرة تجاه البيئة والمتغيرات الخارجية (الإقليمية والدولية) أنها كانت رد فعل "Reactive" وليست المبادأة او سياسات المبادرة الاستباقية Pre-emptive كنظرية استراتيجية للحركة "تجاه العلاقات الدولية".
- شبه غياب أو عدم وجود "منظومة سياسية-فكرية" لدى الظاهرة في التعامل مع العلاقات الدولية المعاصرة في معظم مسيرة الحركة التاريخية، أو هناك شبه غياب لمنظومة مفاهيم في

---

(١) المرجع نفسه، ص١٠٠.

(٢) حسن الترابي، طأولويات التيار الإسلامي لثلاث عقود قادمات "في المستقبل الإسلامي، مركز دراسات المستقبل الإسلامي، لندن ن العدد الثاني، نوفمبر ١٩٩١، ص ٧٠-٧١.

العلاقات الدولية والسياسة الخارجية المعاصرة. بالرغم من وجود اطر عامة شرعية إسلامية في مجال العلاقات الدولية أو الخارجية ترشدها في هذا المجال[1]، وإن كانت مرحلة التسعينات والألفية بدأت تُظهر تطور ملحوظ في هذا الاتجاه.

- يُلاحظ تطور "وجود" أو"حضور" الظاهرة وبروزها كلاعب Actor في البيئة الدولية والإقليمية في الاهتمام الدولي خاصة في التسعينات وما بعدها، ولكن ما زالت لم تستطع أن تصنع دوراً سياسياً دولياً، ولم تستطع أن تبلور المنظومة السياسية والفكرية للتعامل مع القضايا الدولية المعاصرة، وكذلك بالرغم من "الحضور" وقيامها بالعديد من الاتصالات السياسية و"الوساطات الإقليمية" إلا أنها لم ترق إلى القدرة لبناء علاقات تعاون وتحالفات سياسية دولية. وبالإضافة إلى عدم قدرتها على إيجاد قنوات مؤسسية (وليست فردية) مع المنظمات الدولية والإقليمية (كالأمم المتحدة، أو حلف الناتو، وحتى جامعة الدول العربية). وبمعنى آخر بالرغم من تطور "حضور" الظاهرة إلا أنها بقيت محدودة المبادرة أو التأثير في مجريات السياسة الدولية والسياسة الخارجية لدول المنطقة باستثناء القضية الفلسطينية، فهي ما زالت محدودة التأثير الإيجابي في توجيه في تقييد مجريات القرارات والسياسات الدولية بما يتقارب مع مصالح الظاهرة وأهدافها، ولكن هذا "الحضور" والاهتمام الدولي،كان ذات تأثير في بروز وصنع سياسات وتحالفات وقرارات دولية معادية لوجود الظاهرة تحت مسميات "الحرب على الإرهاب" وما شابه ذلك أو "الخطر الإسلامي الجديد". (وبالرغم من أن الظاهرة تعاملت معه بخطاب أكثر انفتاحاً)، وإن كان هذا التطور في حضور الظاهرة على الصعيد الدولي يعود في جزء منه إلى المتغيرات الدولية والإقليمية في التسعينات (كانتهاء الحرب الباردة وسقوط الشيوعية، وحرب الخليج الثانية، أو ظاهرة العنف الإسلامي الدولي) ولكن في الجزء الآخر يعود إلى تطور آليات فعل الظاهرة على صعيد القضية

---

(١) انظر على سبيل المثال مشروع العلاقات الدولية في الإسلام، ١٢ مجلد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

الفلسطينية أو وصولها إلى السلطة في بعض الدول العربية، أو ازدياد حجم دورها السياسي على الصعيد الشعبي والقطري العربي.

- يُلاحظ وجود تطور كبير للخطاب السياسي الدولي للظاهرة (تجاه البعد او السياسة الدولية)، خاصة في النصف الثاني من مرحلة التسعينات، فبعد ان كان يغلب عليه التعميم والمثالية الدينية أصبح أكثر اقتراباً من التفاصيل والمكونات، أصبح الخطاب السياسي الدولي للظاهرة أكثر انفتاحاً واهتماماً بالمتغيرات الدولية، وأكثر إدراكاً وفهماً لأهميتها وتأثيرها على مجريات سياسات المنطقة وعلى الظاهرة نفسها. كما أصبح الخطاب يعكس تطوراً في الرؤى والمواقف والممارسات السياسية للظاهرة تجاه القوى الدولية وخاصة الغربية، وانتقل الخطاب إلى حد كبير من المفاصلة أو الرفض المطلق لها إلى "الانفتاح" وضرورة "التعايش والحوار" مع الآخر أو الغرب، والدعوة إلى "حوار الحضارات" وليس إلى "صدام الحضارات"، فأصبح الخطاب أكثر معاصرة.

يظهر ذلك كله من خلال مفردات الخطاب السياسي الدولي للظاهرة، فأصبح من مفرداته على سبيل المثال الحديث عن ضرورة الديمقراطية، حقوق الإنسان، أهمية القانون الدولي، والشرعية الدولية،الامم المتحدة، حوار الحضارات، الحوار مع الآخر، والعلاقة مع الغرب، وغيرها. مما لا شك ان هذا الخطاب يعكس تطوراً في فهم أعمق للعلاقات الدولية، خاصة تجاه الظاهرة والعالم العربي والإسلامي.

ويعكس ذلك استخدام لغة العصر ومصطلحاته الدولية في خطابها السياسي، ولا شك أن من أسباب هذا التطور والتغيير في الخطاب السياسي هو "الخبرة والاحتكاك مع الأنظمة والدول وهو ما جعلها أكثر نضجاً وفهماً. بالإضافة إلى أن طبيعة المتغيرات الدولية ساعدت في هذا الوضع. ففي مرحلة الاستعمار والدعوة إلى الاستقلال في الأربعينات والخمسينات والستينات، كان من الصعب التحدث عن "حوار وانفتاح" مع المستعمر وإنما كان يتطلب الأمر خطاب يعتمد على الجانب التعبوي للدين الإسلامي إحداثاً للمقاومة، فالمرحلة كانت تحمل "مفاصلة" و "صدام" مع العدو، في حين ان مرحلة التسعينات

والألفية أظهرت اهتمام بقضايا الديمقراطية، حقوق الإنسان، بالإضافة إلى تغيير في موازين ومراكز القوى الدولية الفاعلة دفعت الظاهرة إلى أن تكون مستهدفة فيها، مما جعلها أن تبلور خطاباً سياسياً عصرياً إلى حد ما قابل للفهم من قبل القوى الدولية، وغن كان ليس بالضرورة يقبل به.

- يُلاحظ ان طبيعة الدور وعملية "الفعل والتاثير" للظاهرة على صعيد العلاقات الدولية كانت تركّز او تتجه نحو العمل في إطار المحيط الإقليمي العربي والإسلامي. ولم تكن تتجه الظاهرة للتأثير دولياً أو على مواقف وسياسات مراكز القوى الدولية بشكل مباشر، وإنما بشكل غير مباشر من خلال التأثير على تحالفاتها الإقليمية في دائرة العالم العربي والإسلامي[1]. كما ويُلاحظ ان طبيعة الدور الدولي الذي مارسته الظاهرة تركز بشكل أساسي في مجال فض المنازعات "إصلاح ذات البين" بين دول المنطقة من خلال آلية " الوساطة" و"الوسائل السلمية" باستثناء حالة القضية الفلسطينية، فمثلاً لم تسعى الظاهرة إلى استخدام العنف في ضرب المصالح الأمريكية أو الغربية في المنطقة او في أوروبا او أميركا، حتى في أشد مراحل التوتر في حرب الخليج الثانية ١٩٩١ أوالثالثة ٢٠٠٣ أو عند ممارسة الضغوط الشديدة بكافة أشكالها لاستئصال وجود وفعالية حركة حماس في فلسطين.

من ناحية اخرى إن المتغيرات والأحداث الدولية، وبعض متغيرات الحركة الإسلامية نفسها بعد انتهاء الحرب الباردة، جعلت من ظاهرة الإسلام السياسي لاعب Actor في البيئة الدولية، سواء من خلال ما يسمى "الخطر الإسلامي الجديد" أو "إسلاموفوبيا" أو من خلال تطور فعالية دور الظاهرة وتأثيرها على مجريات القضية الفلسطينية بتعقيداتها الدولية، مما دفع إلى زيادة نفوذها وتأثيرها على

---

(١) إن احداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ نقلت بعض أطراف ظاهرة "العنف الإسلامي" (تنظيم القاعدة)، وهو خارج سياق الظاهرة موضع الدراسة عملية التأثير "والفعل" على البيئة الدولية من الشكل غير المباشر إلى الشكل المباشر لمحاولة تحقيق أهداف معينة تقصدها هذه الظاهرة.

الأطراف الإقليمية العربية المتحالفة مع القوى الدولية، وبشكل خاص الأمريكية فإن المتغيرات والأحداث الدولية كانت تجعل من الظاهرة لاعباً Actor مدافعاً (أو تضعها في موقف الدفاع)، في حين أن متغيرات فعالية ودور الظاهرة على صعيد القضية الفلسطينية أو البيئة العربية كان يجعلها لاعباً Actor في خط الوسط، وأحياناً مهاجماً وصاحب مبادأة وقدرة على تغيير معادلات الأحداث في أحياناً محدودة، وبالذات على صعيد عملية السلام في فلسطين.

- إن مسيرة الاتصالات السياسية الدولية أو العمل الدولي للظاهرة التي تتناولها الدراسة تظهر انه بالرغم من الطبيعة العقائدية للظاهرة إلا أنها كانت تحمل سمة "البراغماتية" أحياناً أو القابلية للبراغماتية على صعيد العمل السياسي الدولي. مثل الاستعداد للمشاركة السياسية. (والتجربة الافغانية ومواقفهم في أزمة الخليج/دعى الأفغان للتفاوض مع السوفييت بعد خروجهم. وفتح قنوات والاتصالات السياسية مع بعض الدول الأوروبية وشخصيات سياسية أمريكية في التسعينات والألفية)، التغيير السياسي للنظام السوداني في التعامل مع معطيات السياسة الدولية ومعاهداتها ما بين وصول جبهة الإنقاذ السودانية للحكم عام ١٩٨٩ عن الواقع .....
- إن المبادرات الفردية لشخصيات هامة في الحركات الإسلامية كانت احد اهم الأشكال لحركة العمل السياسي الدولي للظاهرة أكثر منه حركة كيانات مؤسسية متخصصة، تحمل برامج وادوات لازمة للفعل والتأثير.
- "الخطاب الإخواني العام .... ركّز كثيراً على مسألة مواجهة التحدي الخارجي فالإخوان المصريون على سبيل المثال، طالما تحدثوا عن حالة من التوافق والسلم الداخلي لمواجهة الخطر الصهيوني الذي يتهدد مصر، وادبياتهم العامة تحفل بهذا اللون من

الخطاب... الإخوان كانوا خاسمين في مصر في وضع قدراتهم في مواجهة أي خطر يتهدد بلادهم ووحدتها"[١].

أصول نظرية وضوابط عامّة للسلوك/للعمل السياسي الدولي للحركة الإسلامية:

بالرغم من غياب منظومة سياسية وفكرية واضحة أو "نظرية استراتيجية" للعلاقات الدولية لدى الحركة الإسلامية إلا أن بعض الممارسات السياسية الخارجية و الطروحات أو الرؤى السياسية التي كانت تعبر عنها بيانات الظاهرة، بالإضافة إلى تصريحات رموزها وقياداتها، تطرح أو تشكل مبادىء عامّة أو أصول نظرية قد تصلح لأن تكون بمثابة نواة لمنظومة أو نظرية إسلامية من وجهة نظر الحركة الإسلامية (لدى الظاهرة) للعلاقات الدولية. **وأهم هذه الأصول أو الأطر النظرية ما يلي:**

١. العلاقات الدولية ضرورة إنسانية، وبالتالي وجود ضرورة فهم واستيعاب الواقع الدولي ومعادلاته وتعقيداته، "أهمية إدراك اننا لا نعيش في فراغ، بل نتعامل مع مجتمع محلي وبيئة إقليمية ومجتمع دولي، ولكل دوره في ضبط إيقاع الحياة حولنا، ولعله من نافلة القول بيان أن الله تعالى علم المسلمين من المرحلة المكية أهمية الربط بين الاحداث الدولية وواقع السلمين، ولا تستطيع دولة او مجتمع أياً كان أن يعيش في عُزلة عن العالم"[٢].

٢. إن الدوافع والهدف من العمل والحراك الدولي للظاهرة هو تحقيق "مصالح العباد والبلاد"[٣] "ووحدة المسلمين في كب مكان"[٤]، مع

---

(١) ياسر الزعاترة، مفهوم المقاومة عند الإخوان المسلمين، ملف الغخوان المسلمون إلى أين ؟"، الجزيرة .نت.

(١) عصام العريان، التعامل مع المجتمع الدولي... أسسه واهميته ومحاذير: دروس من التجربة السودانية ٣" ، المجمع، العدد ١٣٩٧ ،معية الغصلاح الكويتية، ٢٥/٤/٢٠٠٠، ص٤٣.

(٢) يوسف نوا، الحلقة الثانية.

(٣) يوسف نوا، الحلقة الثانية.

إعطاء الاولوية لمصالح الدائرة العربية والإسلامية في كل مكان من خلال الوسائل السلمية[١]، وهذا الهدف يحدد التحرك أو الدور السياسي الدولي للظاهرة في الاشكال التالية:

٣. "إصلاح ذات البين" "فض المنازعات" (Conflict Resolution)

أومنع أسباب النزاعات أو العنف Violence/Conflict Preventive أو التهدئة السياسية، أو المساهمة الإيجابية في إدارة الصراعات أوالازمات. "دورنا في رأب الصدع وإصلاح ذات البين في أي كان ... إحنا ببنحاول بقدر الإمكان إنه أي حرب أو أي شيء عنيف، أو ي شيء يؤدي العنف في أي مكان نمنعه، أو نساهم في تطفيته"[٢] وكان ممارسة ذلك على شكل "مساعي حميدة" Good Offices "وساطات أو مبادرات فردية أوجماعية" mediations،فكان الدور السياسي أو المبادرة السياسية "إمّا انها تمنع اقتتال، وإمّا أنها تجيب خير، وإمّا أنها توفق بين ناس"[٣]، واحياناً تهدئة الاجوء السياسي وإزالة عوامل التوتر[٤].

٤. إن قاعدة الفعل أو التأثير في المحيط الدولي تقوم على " تحقيق استقلال حقيقي، يؤدي إلى تنمية شامة لموارد الأمة، ينتهي إلى وحدة إسلامية، مروراً بوحدة عربية، تجعل الأمة الإسلامية نداً لبقية أمم العالم على قدم المساواة، وتضيف الامة إنجازات حقيقية لمسيرة الحضارة الإنسانية، من خلال معطيات الحضارة

---

(٤) يوسف نوا، راجع الحلقة ٧.

(٥) يوسف نوا، الحلقة الثانية.

(١) يوسف ندا، الحلقة ٧.

(٢) وكما يقول يوسف نوا بلهجة عمومية "إذا نجحنا في بعض الادوار ولله الحمد، وفي بعض الادار إن لم نكن نجحنا على الأقل لينّا الجو، زبتنا شوية، دوبنا بعض التلج"، الحلقة الثانية.

الإسلامية التي تتفاعل مع بقية أمم وشعوب العالم وحضاراته"[١]، وبذلك تستخدم الحركة مجموعة من المعطيات للفعل والتأثير مثل التحرر والاستقلال والوحدة الإقليمية، واستغلال الموارد وتعبئتها وصولاً للتنمية الشاملة، وصولاً إلى الفاعية والمشاركة الدولية الإيجابية وهو ما يعني تحقيق "عالمية الإسلام") ويتركز أيضاً هذا الفعل على:

أ- الاعتماد على استمرارية "الحراك والتدافع" وبواقعية،وفي حدود الإمكانيات[٢]. وفق ما تطرحه الآية الكريمة "إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت" غير أن هذه أو الواقعية من حيث المحدودية في الإمكانيات لا تعني ان تمنع استمرار سنة الحراك أو استمرار المحاولة وبذل الجهد، "ما معنى إن القضية تكون كبيرة، إنك انت ما تحاولش، وعليّ أن اسعى وليس عليّ إدراك النجاح"[٣]، وربما مفهوم الواقعية للحركة الإسلامية في هذا السياق يعني بذل الجهد الممكن واستمراره، وليس التراجع عن الهدف المنشود أو الثوابت الرئيسية.

ب- اعتماد قيم وآلية الحوار والانفتاح والتسامح مع الغرب ودول العالم[٤]. وهو ما عبّر عنه غسماعيل هنية بقوله:"الالتزام بالموروث الحضاري القائم على التسامح والتعايش والحوار بين الحضارات، واحترامها للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني بما ينسجم مع قيمنا وأعرافنا وتقاليدنا الأصلية"[٥].

---

(٣) مقابلة مع عصام العربان، أحد قيادات الإخوان المسلمين في مصر، ٢٠٠٢/١٢/٤، الجزيرة.نت، في ملف "الإخوان المسامون .... إلى أين؟".

(٤) يشير يوسف نوا إلى ذلك بقوله: "إحنا كمان بنمشي في حدود إمكانياتنا ما نقدر نقول لك، تمشي في حدود إمكانيات دول"، الحلقة الثانية.

(١) يوسف ندا، الحلقة ٥.

(٢) يوسف ندا، الحلقة ٢، ويُذكر أيضاً في نفس الحلقة، "ليس هناك عمل بدون أخطاء، والمفروض إذا كان فيه .... إحنا نساعد في إزالتها مش إحنا نقطع العلاقات أوالحوار، لأن اي قطع معناه إنه تزيد الأخطاء مش إنها تنقص".

(٣) بيان حكومي، إسماعيل هنية، المجلس التشريعي، ٢٠٠٧.

ج- التوازن بين الواقعية والمثالية في الخطاب السياسي. بالاعتماد على مفردات واقعية منضبطة بضوابط شرعية في خطابهم السياسي، لا يحومون حول مثاليات بعيدة التحقق، ولا يقبلون بواقع مرير يجب العمل على إصلاحه وتغييره..... خطاب يحتاج باستمرار إلى مراجعة وتجديد ليظل مناسباً للعصر ومحققاً بحلول واقعية لمشكلات الأمة"[١]، وفي هذا السياق هناك تمييز في الخطاب السياسي الخارجي تجاه الدول الإسلامية من جهة، وبين دائرة البيئة الدولية والغربية على وجه الخصوص من جهة ثانية، وبين الخطاب الموجه إلى الدائرة المعادية للخط الصهيوني، وإلى حد ما القوى المساندة لهذه الدائرة.

٥. البحث عن قواسم مشتركة للتعاون والتحالف مع المحيط الدولي، فإن حدود دائرة التعاون المشترك بين الظاهرة وعناصر وقوى البيئة الدولية ترتكز على معادلة بعدي المصالح والثوابت الإسلامية. أي أن من المطلوب من الحركات الإسلامية معرفة "القدر المشترك الذي يمكن لنا التعاون من خلاله، والثوابت القاطعة التي لا يجوز التنازل عنها. وذلك في ضوء قراءة الواقع الدولي ومعرفة حقائقه"[٢]. وتشير بعض أدبيات الحركات الإسلامية إلى التأكيد على "مبدأ التعاون بين الدول حكومات وشعوباً بما يحقق مصالحها جميعاً، على قاعدة الحقوق المتساوية، واحترام استقلال الدول وسيادتها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. إن تعقد مشاكل الحياة وخطورة ما يترتب عليها من آثار على المجتمع الإنساني تحتم التعاون مع المنظمات غير الحكومية ذات الأهداف الإنسانية السامية والتي تتبنى الدفاع عن مصالح الشعوب"[٣].

٦. توجيه افتراق النظام الدولي الجديد نحو التعددية.

---

(٤) مقابلة مع عصام العربان، مرجع سابق ذكر، الجزيرة.نت.

(١)عصام العربان، مجلة المجتمع، مرجع سبق ذكر، ص ٤٣.

(٢) السياسات العامّة لحزب جبهة العمل الإسلامي، مرجع سبق ذكر.

بالرغم من نقد الظاهرة لطبيعة النظام الدولي الجديد وهيمنة القطب الاحادي عليه إلاّ أن الظاهرة تطرح تعاملاً يقوم علىأنها قدر لا مجال أمام الظاهرة إلا الخضوع والقبول بهذا القدر، بل لجأت إلى تعامل يقوم على "تلمس معالم التوازن الدولي الجديد في قوى كامنة"[١]. ذات مستقبل واعد في هذا النظام الدولي الجديد، مثل الصين، أو اليابان، أوالمانيا، أو الاتحاد الاوروبي ومن ثم بناء علاقات تعاون أو تنسيق أوتحالف،أي أنه على الحركة الإسلامية أن توجد نوعاً من التواصل مع هذه القوى الدولية الجديدة (اليابان والمانيا) المرشحة لمشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة شؤون هذه الأرض ومن عليها"[٢]. **ثانياً**، ضرورة بناء القوة الإسلامية الذاتية من خلال وحدة العالم الإسلامي، لتحقيق توازن قوي في هذا النظام الدولي الجديد، "لأنه في ظل النظام الدولي الجديد الذي يتشكل فإنه لا مكان للكيانات الصغيرة أو المفتتة، ولن يكون لنا مستقبل إلا إذا سعينا بجد واجتهاد لإعادة لكيان الدولي للأمة الإسلامية عبر :

- ♦ خطوات مدروسة لتقريب الثقافات والأفكار.
- ♦ ثم التنسيق بين السياسات الاقتصادية والمواقف السياسية.
- ♦ ثم إزالة الحوافز بين الدول والشعوب من جمارك وتأشيرات وتذويب الفوارق بين مستويات المعيشة [٣].

ثالثاً، وأخيراً قيام التيار الإسلامي بـ: "الخروج على العالمين تعاوناً وتفاعلاً/ فعالمها الواقعي العام واقع اتصال لا مجال فيه للقطيعة، وإسلامنا الخاص منهج بلاغ وقدوة وسلام ورحمة للعالمين،

---

(١) أسحاق الفرحان، مرجع سابق ذكر، .

(٢) جمال البزرمخي، في كتاب أحمد يوسف، ص ٥٠٢.

(٣) مقابلة مع عصام العربان، الجزيرة.نت، مرجع سبق ذكر،

ونحن أدعى بأن نطور النموذج العادل الرشيد لنظام عالمي جديد"[1]. وأن "يطور خطاب الدعوة نحو العالم"[2].

٧. التعاون الإيجابي مبدئياً مع المنظمات الدولية، بالإضافة إلى ما أُشير إليه بخصوص رؤية الحركة تجاه الأمم المتحدة[3]، وخاصة الامم المتحدة وفق المعايير التالية:

- الدعوة إلى إصلاحية تمثلت في استقلالية الأمم المتحدة وإخراجها من دائرة الهيمنة الغربية الأمريكية خاصة، من خلال إعادة بناء هيكلية وصلاحيات مجلس الأمن من جهة، وإلغاء ازدواجية المعايير والقرارات تجاه قضايا المنطقة من جهة أخرى.
- الانفتاح والتعاون مع الامم المتحدة فيما تتقاطع فيه المصالح وبما لا يتعارض مع الشريعة أو المبادىء الإسلامية.

---

(١) حسن الترابي، أولويات التيار الإسلامي لثلاث عقود قادمات، كتاب المستقبل الإسلامي، مرجع سبق ذكر، ص ٧٢.

(٢) المرجع نفسه، ص٧١.

(٣) راجع ص ٣٣-٣٧ من هذا البحث.